أثر الإستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)[1]

د. نسرين فايز أحمد بدوي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للحاسب الآلي

كينج مريوط- الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

drnesreenfayez@gmail.com

ملخص البحث

اتجهت معظم دول العالم لاستخدام الاستثمار الرقمي كأحد أوجه التحول الرقمي في مجال الاقتصاد. وعليه اهتم عديد من الدراسات بتحليل الاستثمار الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصادي. وبالرغم من ذلك لم يكن هناك عدداً كافياً من الاهتمام بدراسة تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. ومن أجل ذلك يأتي هذا الدراسة لدراسة أثر الاستثمار الرقمي في تخفيض الفقر في الدول العربية. وعليه يهدف هذا الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية، من خلال تحليل فرضية الدراسة وهي: "يؤدي توفير الاستثمار الرقمي إلى تخفيض الفقر في الدول العربية". ولذلك استعان الدراسة ببعض الدراسات التي تناولت الاستثمار الرقمي والفقر في الدول العربية لتحليل العلاقة بينهما.

وقد تم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام بيانات مجمعة Panel data لعدد 22 دولة عربية باستخدام نموذج الإنحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS خلال الفترة (2018-2022). وقد أشارت النتائج إلى التأثير المعنوي للعلاقة السلبية بين الاستثمار الرقمي والفقر في الدول العربية. وبذلك توصل الدراسة إلى أن توفير الاستثمار الرقمي يساعد على تقليص دائرة الفقر في الدول العربية، وعليه قدم الدراسة عديد من التوصيات.

الكلمات الدالة

الاستثمار الرقمي، العملات الرقمية، التعدين، الفقر.

[1] تم تقديم البحث في 2025/5/5، وتم قبوله للنشر في 2025/5/14.

(1) المقدمة

تعاني عديد من دول العالم من اتساع دائرة الفقر فيها نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها، وكذلك اتجاه معظمهم للإنفاقها الاستهلاكي، الأمر الذي يزيد العبء على حكومتها والأجيال القادمة، ويضعف النمو الاقتصادي فيها. ولعل الدول العربية من أبرز الدول التي يرتفع فيها الفقر الذي له آثاراً سلبية على اقتصادها، هذا بالرغم من اتباعها سياسات اقتصادية للحد منه. ولكن في ظل التطور السريع لجميع اقتصادات العالم رقمياً، فكان على الدول العربية أن تواكب ذلك التحول حتى يمكنها تقليص دائرة الفقر فيها، وذلك بالتوجه لاستخدام الاستثمار الرقمي.

وعليه، تتلخص **مشكلة الدراسة**: في معاناة عديد من دول العالم وخاصة الدول العربية من اتساع دائرة الفقر فيها. وكان عليها تقليص دائرته من خلال اتباع عدة سياسات أهمها زيادة حجم الاستثمار الرقمي في ظل التطور العالمي الحادث. وهو يُعد تطوراً فيها لما له من دور في زيادة الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرض عمل أكثر، ويحسن أوضاع سوق العمل فيها،من خلال زيادة فرص الشمول المالي في الدول العربية، ولكن مع تطبيقها لمؤشرات الاستثمار الرقمي فيها. ووفقاً لما تقدم يتضح أن توفير الاستثمار الرقمي يعمل على تخفيض الفقر في الدول العربية. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: "إلى أي مدى يُسهم الاستثمار الرقمي في تقليص حجم الفقر في الدول العربية؟".

وتكمن **أهمية الدراسة**، في أنه بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاستثمار الرقمي، وتلك التي تناولت الفقر في الدول العربية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. حيث إن توفير الاستثمار الرقمي يقلل من معدلات الفقر فيها. وبالتالي تَبرُز أهمية هذا الدراسة في تقديمه إسهاماً لبحث وتحليل الاستثمار الرقمي، وإظهار الظروف التي تساعد على توفيره في الدول العربية، ومدى مساهمته في تقليل الفقر فيها. وعليه سيقوم الدراسة بمساعدة السلطات في الدول العربية لاتخاذ السياسات اللازمة لتوفير الاستثمار الرقمي وفقاً لظروف هذه الدول.

ويتمثل **الهدف الرئيس للدراسة** في التحقق من مدى مساهمة الاستثمار الرقمي في التقليل من اتساع دائرة الفقر في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022). وعليه يمكن توضيح هذا الهدف تفصيلياً عن طريق:

- استعراض الاستثمار الرقمي في الدول العربية.
- تحديد العوامل المؤثرة على الفقر في الدول العربية.
- قياس أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022).

تعتمد **منهجية هذه الدراسة** على المنهج الاستنباطي في توضيح العلاقة بين الاستثمار الرقمي، والفقر في الدول العربية. وذلك من خلال تحليل الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالاستثمار الرقمي، والفقر في الدول العربية. وتقوم الدراسة باختبار تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية لبيان العلاقة بينهما، وذلك باستخدام بيانات مجمعة تضم 110 مشاهدة لعدد 22 دولة عربية خلال الفترة الزمنية 2018-2022. ولتحقيق أهداف الدراسة، فإنها تسعى لاختبار **الفرضية التالية**: "يؤدي توفير الاستثمار الرقمي إلى تخفيض الفقر في الدول العربية".

وتُقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول **أولها:** الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر الاستثمار الرقمي على الفقر، ويختص **ثانيها:** بدراسة الإطار النظري للاستثمار الرقمي من حيث مفهوم الاستثمار الرقمي، وأهدافه؛ وآلية عمله؛ ومزاياه وعيوبه؛ والجهود المبذولة لدعم انتشاره في دول العالم. ويوضح **ثالثها:** مفهوم الفقر، وأشكاله، وأسباب انتشاره في الدول العربية. ويبين **رابعها:** دور الاستثمار الرقمي في تخفيض الفقر في الدول العربية، ويتناول **خامسها:** نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الاستثمار الرقمي والفقر في الدول العربية.

(2) الأدب الاقتصادي التطبيقي لأثر الاستثمار الرقمي على الفقر

تزايد اتجاه معظم دول العالم وضمنها الدول العربية لتطبيق الاستثمار الرقمي وخاصةً في العقد الأخير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل معدلات الفقر فيها. وبالرغم من ذلك تندُر الأدبيات التي حاولت مراقبة علاقة الاستثمار الرقمي بالفقر، لكشف مدى تأثير الاستثمار الرقمي على الفقر. فركزت معظمها على علاقة الاستثمار الرقمي والنمو الاقتصادي معتمدين على أنه يرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية.

فقدمت دراسة Zabchi & Abdellah (2024) تحليلاً وصفياً عن واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، ودوره في تحقيق التنمية والرفاهة الاقتصادية، وتفعيل الاندماج الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن دول الخليج هي القائدة في مؤشر الاقتصاد الرقمي، وعلى رأسهم دولة الإمارات. كما أثبتت الدراسة أن الدول العربية أصبح لها مزايا تجعلها تواكب التحول الرقمي، ومن ثم فإن هذا له الدور الكبير في زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والدراسة والتطوير في مختلف القطاعات. وعرضت دراسة Gallus (2023) أثر الاقتصاد الرقمي على معدل النمو في دول حوض البحر المتوسط خلال الفترة (2012-2021)، وقد اختبرت الدراسة تأثير الاقتصاد الرقمي (معبراً عنه بمؤشري الجاهزية الشبكية؛ والجاهزية التكنولوجية) على معدل النمو الاقتصادي (معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في دول حوض البحر المتوسط خلال الفترة (2012-2021). وقد استخدمت نموذج تصحيح الخطأ للبيانات المجمعة لختبار هذه العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للاقتصاد الرقمي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. كما أوضحت أن اتجاه العلاقة السببية لجرانجر تكون من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشر الجاهزية الشبكية وليس العكس.

قامت دراسة Errouane; Khadrawi & Darbal (2024) بقياس أثر مؤشرات البنية التحتية الرقمية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة من 2000 إلى 2022، باستخدام نموذج ARDL. وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والتنويع الاقتصادي، إذ إن تحسين التجارة الإلكترونية، وتوسيع الاقتصاد، وتوفير بنية تحتية رقمية متطورة، يُسهم في جعل الجزائر وجهةً جاذبةً للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تحقيق الاستدامة الاقتصادية. كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك علاقة سلبية بين التنويع الاقتصادي في الجزائر وقياس إيرادات خدمات الاتصالات، وذلك لأن خدمات الاتصالات باهظة الثمن أو انخفضت قيمتها، مما يُقلل من الإنتاجية والكفاءة في مجموعة من القطاعات.

وقدم Boualaka (2020) دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (2000–2020). وقد هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية لمدة 21 سنة (2000-2020)، باستخدام panel data. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن: تأثير عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل 100 فرد وتأثير عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 فرد، وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020) ذو تأثير موجب على النمو الاقتصادي.

وقدمت دراسة Al-Jendi & Hanafy(2022) تحليلاً قياسياً للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الدول العربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، تونس، المغرب، السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان). وقد استعانت بمؤشر الجاهزية التكنولوجية والرقمية المتاح بتقارير التنافسية العالمية كممثل لتطور الاقتصاد الرقمي خلال الفترة (2017-2008). وخلصت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للتطور في الجاهزية الرقمية على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وفي ضوء ذلك أظهرت النتائج أهمية زيادة الاستثمار الرقمي وتعزيز القدرات البشرية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقامت دراسة El-toony (2022) بدراسة دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار الرقمي وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. وعرضت إطار نظري يتضمن كل منهما، ثم اختبرت هذه العلاقة واستخدمت الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، ومؤشرات الاقتصاد الرقمي (اشتراكات الهاتف الثابت والمحمول؛ وعدد مستخدمي الإنترنت؛ خدمة البرووباند) كمتغيرات مستقلة في الفترة 2005- 2018 لمصر. وتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة متبادلة بينهما، وإن كانت تختلف قوة التأثير من مؤشرٍ لآخرٍ. واستهدفت دراسة Hassan (2022) إلى التعرف على تطبيقات اقتصاد المدفوعات الرقمية ومدى مساهمته في الحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي في الاقتصاد المصري. وكذلك على أهميته في تحسين آداء الخدمات العامة المقدمة للمصريين وزيادة النمو الاقتصادي، وتهيئة مناخ الاستثمارات الخارجية في مصر. وقد قامت الدراسة بعرض بعض التجارب العالمية والعربية لاقتصاد المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي ومدى الاستفادة منها في دولة مصر.

وعرضت دراسة Chekima & Bachir (2018) أبرز السياسات الحكومية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية، وعليه قدمت أسباب انتشار الفقر فيها، وكان أبرزها انخفاض الشمول المالي؛ والتحول الرقمي. وخلصت الدراسة إلى أن أهم عوامل الفقر في الدول العربية وهي استخدامها لسياستين الأولى: الاعتماد على نسب النمو لتقليل الفقر، وقد أثبتت الدراسة أن زيادة دخل الفرد وخلق فرص عمل جديدة يؤدي إلى تقليل البطالة وتضييق دائرة الفقر. أما السياسة الثانية هي: الاعتماد على العدالة في توزيع الدخل لصالح الفئات الهشة والفقيرة. وقد أوصت بضرورة توافر التحول الرقمي كأبرز السبل لخروج الدول العربية من براثن الفقر، وبالتالي فإن هناك دافع للتركيز على توفير الدول العربية للاستثمار الرقمي كسبيل لتقليل الفقر فيها وتحسين أوضاع اقتصاداتهم.

واستهدفت دراسة Aghaei (2017) إلى التحقق من أن عمليات النمو الاقتصادي تعتمد على الاستثمار الرقمي. وقد استخدمت الدراسة في قياس علاقة الاستثمار الرقمي والنمو الاقتصادي بيانات مجمعة لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الزمنية (1990-2014). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الرقمي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، فبزيادة الاستثمار الرقمي بنسبة 1% يزداد النمو الاقتصادي نحو 0.52% وقد أوصت الدراسة بضرورة تصميم سياسات محددة لتعزيز الاستثمار الرقمي في دول التعاون الإسلامي.

وقدمت دراسة Nehme (2015) تحليلاً للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999- 2013)، رؤية شاملة للاقتصاد الرقمي من حيث السمات والمؤشرات وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي هو أحدث تغيير في الحياة الاقتصادية من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، كما أكدت الدراسة على أن التجارة الإلكترونية لها دوراً كبيراً في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة إعداد استراتيجية وطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوصول إلى مجتمع المعرفة لمواكبة التطور العالمي.

وبذلك يتضح أن الأدبيات السابقة التي تم عرضها قدمت تحليلاً للاستثمار الرقمي، ومؤشراته. كما أن هناك عديد منها اختبرت علاقة الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، ولكن بالتطبيق على دول مختلفة، فمنهم من أوضحت هذه العلاقة في الإمارات، وأخرى في دولة مصر. كما قدمت بعض الأدبيات هذه اتجاهات التأثير بين النمو الاقتصادي والبطالة والاستثمار الرقمي والتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات. وأيضاً قدمت إحدى تلك الأدبيات تأثير الاستثمار الرقمي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وركزت أخرى على الفقر ومظاهره وأسباب انتشاره في الدول العربية. وتعتبر دراستنا هذه، استكمالاً للأدبيات السابقة التي تناولت مؤشرات الاستثمار الرقمي، ولقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب النظرية للدراسة، بالإضافة إلى توضيح دور القطاع المالي والقطاع المصرفي في الدول العربية، وتتناول تأثير تحقيق الاستثمار الرقمي والفقر فيها، وتختبر العلاقة بينهما.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاقتصاد والاستثمار الرقمي وتأثيره على النمو الاقتصادي والذي بدوره يُقلل الفقر في الدول العربية، إلا أنه تندر الدراسات التي توضح التأثير المباشر لاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. وهنا تأتي أهمية الدراسة الحالية التي تُبرز أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية بشكل مباشر. من خلال تناول الاستثمار الرقمي بالمناقشة والتحليل، وأيضاً الفقر في الدول العربية، ثم قياس أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال فترة معينة 2018- 2022. كما يلي في الأقسام التالية من الدراسة.

(3) الإطار النظري للاستثمار الرقمي (Digital investment)

ظهر مصطلح الاستثمار الرقمي حديثاً، حيث إنه لم يكن متعارف عليه من وقتٍ بعيدٍ. كما إنه عندما ظهر وانتشر التحول الرقمي قامت القليل من دول العالم بتبنيه، ومع ظهور التحول الرقمي اتجه العديد من دول العالم للاستثمار الرقمي كأحد السبل للتخلص من بعض المشكلات الاقتصادية. ومن أجل إبراز هذا سيتم تناول الاستثمار الرقمي من حيث: مفهومه؛ وأهدافه؛ وآلية عمله؛ ومزاياه وعيوبه فيما يلي.

(3-1) مفهوم الاستثمار الرقمي وأهدافه وآلية عمله

توجد مفاهيم مختلفة للاستثمار الرقمي، حيث إنه تم تعريفه على أنه: أحد أشكال الاستثمار الذي يقوم المستثمرون فيه بشراء وبيع الأصول الرقمية مثل عملة البيتكوين. كما يُقصد به، ذلك النوع من الاستثمار الذي يتم عبر الإنترنت بخلاف الاستثمارات التقليدية، وفيه لا يتم تنظيم الأصول الرقمية من قِبَل أي سلطة مركزية لذلك فهي لا تخضع لسيطرة الحكومة أو المؤسسات المالية. كما يُعرف الاستثمار الرقمي بأنه الاستثمار الذي يساعد على تحقيق أرباح وفيرة وبشكلٍ آمنٍ من خلال إنشاء المستثمرون محافظهم الرقمية لمواكبة تطور العصر. كذلك يُعرف الاستثمار فى العملات الرقمية بالتوجه للتحول الرقمي من خلال فتح حساب تداول فى إحدى شركات الوساطة ثم الإيداع فى الحساب؛ علماً بأن توفر بعض الشركات حداً أدنى للإيداع لتشجيع المستثمرين لدخول عالم التداول. وتجدر الإشارة إلى أن نتيجة الاستثمار الكبير للأجهزة الذكية في العالم، وجدت المؤسسات المالية ضرورة لإيجاد طريقة لحمل معلومات الدفع على تلك الأجهزة فى شكل محافظ رقمية[1]، التي تعتبر تقنية تنظم الحركات المالية لإجراء عمليات الدفع والسداد بسهولة من خلال تطبيق يتم تثبيته على الأجهزة الذكية (Elsayed, 2024).

يتضح مما سبق، أن الاستثمار الرقمي يُقصد به استخدام منصات وشبكات الانترنت للتداول لشراء وبيع وإدارة الاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار والأدوات المالية الأخرى المتداولة. وهو يختلف عن أساليب الاستثمار التقليدية من خلال إمكانية الوصول بسهولة وسرعة إلى البيانات وتوفير الوقت وتكاليف المعاملات. وبذلك فهو مصطلح يشير إلى استخدام الطرق الحديثة في عالم الاستثمار والتداول بما يتيح للمستثمرين دخول سوق الأوراق المالية بسهولة، ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت، ويشتمل على الأصول الرقمية وغير الرقمية ويتيح التداول في كافة أنواع الأصول عبر منصات التداول المختلفة. ويختلف الأمر من منصة تداول لأخرى فيما تتيحه المنصة لعملائها من أصول يمكنهم الاستثمار فيها. فمنهم من تتيح الاستثمار في الأسهم المحلية، وأخرى في كافة أصول التداول المحلية، وغيرها تتيح الاستثمار في كافة الأصول محلياً وعالمياً. علماً بأن هناك تباين بين عدد العملات الرقمية التي تتبعها المنصات للتداول.

ويمكن من العرض السابق لمفهوم الاستثمار الرقمي إبراز الأهداف المختلفة منه فيما يلي (Decrombrugghe; Alexander, 2021:

(1) تُعرف المحفظة الرقمية، بأنها إصدارات رقمية لبطاقات الإئتمان أو الخصم المباشر (Abu Zaid, 2021).

- يساعد الاستثمار الرقمي فى تحقيق الأهداف غير التقليدية للحكومة.
- رعاية الابتكارات الإنتاجية.
- يهدف إلى رفع جودة التشغيل لأفراد المجتمع.
- رفع المكاسب التى يمكن أن يجنيها الاقتصاد من العالم الخارجى من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير.
- يساعد على رفع مستوى التنمية الاقتصادية، وخاصة فى الدول العربية.
- كذلك يهدف إلى تسهيل نقل المعلومات الرقمية عبر العالم.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الرقمي يُعد أحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي – ويُسمى باقتصاد المدفوعات الرقمية - حيث يتم الاعتماد على إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وخاصةً في مجال أسواق المال. وبذلك يتميز الاستثمار الرقمي بخصائص، منها (El-toony, 2022):

- يعتمد الاستثمار الرقمي في زيادته على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكة المعلومات ومواقع الإنترنت. وهذا يستوجب توافر بيئة تحتية من شبكات وهواتف ذكية وشبكات كهرباء واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية كبطاقات الائتمان.
- لا يعرف الاستثمار الرقمي ما يُسمى بالتوظيف مدى الحياة، حيث يتعين وجود تعلم مستمر نتيجة التطور المعرفي المستمر، لذلك يقوم على فكرة القيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي.

وفيما يتعلق بآلية عمل الاستثمار الرقمي فيُلاحظ أنه يعمل من خلال عدة أدوات أهمها، العملات الرقمية: وهي عبارة عن عملات مشفرة رقمية لها مفاتيح خاصة لا يمكن قرأتها إلا من كان لديه مفاتيح فك هذه الشفرة. فهى بذلك تقوم على أسس "الند بالند peer to peer"، فلا يوجد وسيط للتعاملات بين العملاء فيها لأنها عملة حرة لا تحتاج إلى وسيط، فهى مصممة للتداول فى العالم الإفتراضى ولا توجد واقعياً، ولكن لها قيمة حقيقية يمكن من خلالها بيع وشراء أى شيء، كما أنه يمكن تحويلها إلى عملات ورقية حقيقية.

وبذلك يمكن تعريف العملات الرقمية على أنها رصيد مالى أو عملات إلكترونية يتم امتلاكها والتعامل بها افتراضياً عبر شبكة الإنترنت. وعليه فهى ليست عملة مادية ملموسة ولا يمكن تخزينها فى مكان ما، إنما تعد نوع من الممتلكات الرقمية التى تُحفظ كبيانات باستخدام تقنيات تشفير عالية الأمان لا يمكن إختراقها. ويمكن للعملات الرقمية شراء الخدمات والسلع عبر الإنترنت وتداولها لجنى الأرباح (Syrup, 2011).

وجدير بالذكر أن للعملات الرقمية عدة أشكال يمكن للوحدات الاقتصادية استخدامها فى إتمام عمليات البيع والشراء منها:

- **العملات المشفرة**، وهي عبارة عن عملات رقمية تستخدم لغرض أمني ولحماية التعاملات الإفتراضية، وتعد وسيط فى التبادل الافتراضي لذلك يصعب تزييفها. وهي مثل: البيتكوين bitcoin التى حظيت باهتمام كبير نتيجة سهولة التعامل فيها، حيث يعتمد نظام التعاملات التابع لهذه العملة إلى: وجود توقيعات إلكترونية

لكل مالك لها وذلك لتتبع الملكية؛ ووجود نظام خاص مُعقد يتكون من بلوكات يصعب التحكم فيها يحافظ على سرية البيانات وحماية العملاء من الاحتيال فيما يُعرف بسلسلة الكتل [1]blockchain.

- **العملات الإفتراضية**، وهي نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، وعادة ما يسيطر عليها المطّورون ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجمع إفتراضى ما، مثل: فيسبوك ليبرا libra: وهي عملة رقمية مقترحة من شركة facebook ويُدار المشروع من طرف مؤسسة ليبرا ومقرها جينيف. كما أطلقت شركة فيسبوك خدمة فيسبوك باى facebook pay، وهي نظام دفع جديد عبر مواقع التواصل الإجتماعى الفيسبوك، وانستجرام، وماسنجر، وواتساب وهو مصمم لتسهيل المدفوعات عبر تلك المواقع. ومن ثم يتضح أن الاستثمار الرقمي يشتمل على كافة أنواع الاستثمارات الحقيقية والرقمية، فهو يضم: (الأسهم؛ السندات؛ العملات الرقمية؛ الفوركس [2]؛ الصناديق الاستثمارية؛ صناديق الريت [3]؛ المعادن) (Elsayed, 2024).

وجدير بالذكر تُعد العملات الرقمية هي أبرز تلك الاستثمارات الرقمية في الفترة الأخيرة، لذلك سيتم تناولها بالمناقشة والتحليل. حيث توجد عدة طرق أخرى لآلية الاستثمار فى العملات الرقمية منها: التعدين: (وهي الطريقة الأصعب) وهي العملية التي يتم من خلالها تخمين للعثور على شفرة كتل البلوكتشين الجديدة لاستخدامها في عمليات التداول للعملات المشفرة. كما إنها تُعد طريقة تأكيد شبكة المعاملات الجديدة وعنصر حاسم في تطوير وصيانة دفتر الاستاذ للبلوكتشين. ويتم إجراء التعدين باستخدام أجهزة متطورة جداً تعمل على حل مشكلات حسابية معقدة للغاية، وبذلك يحق لأول جهاز حاسب يجد حلاً لمشكلة الكتلة في امتلاكها وتبدأ العملية مرة أخرى. ويُعتبر التعدين جاذباً للمستثمرين والباحثين عن المال بالرغم من أنها عملية شاقة ومكلفة، والسبب في ذلك أنهم ينظرون للتعدين على أنه ذهب من السماء، والذين يتهربون من الضرائب والرسوم الحكومية وغسل الأموال. علماً بأن التعدين يُخفي معلومات الأشخاص الذين يقومون به ويجعلهم غير مراقبين من قِبل الجهات الحكومية (Alketbi, 2022).

---

(1) تُعرف "سلسلة الكتل" بأنها سجل إلكتروني يسجل فيه المعاملات المالية بما يسمي "بسلاسل الثقة أو بلوكتشين" Blockchain، فكل معاملة مالية تمثل كتلة أو بلوك، وكل بلوك يحتوي على بعض المعلومات التي تشترك منها الكتلة السابقة أي المعاملة السابقة، لذلك تسمي بسلاسل الكتل المتتالية. ولا يمكن السيطرة عليها من قبل أي سلطة مالية أو حكومية، كما أنها لا تحتاج إلى طرف ثالث أو وسيط عند تسجيل المعاملة المالية بين طرفيها، وتقوم هذه التقنية في ضوء ما توفره من خاصية اللامركزية وما تعتمد عليه من عملات رقمية (بيتكوين) Bitcoin بإجراء المعاملات والتحويلات المالية بأمان وبسرعة فائقة وبتكلفة زهيدة. وقد ظهرت تلك التقنية نتيجة فقد كثير من الوحدات الاقتصادية الثقة في البنوك كطرف ثالث بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وهنا قد سمح نظام المعاملات الرقمية "Bitcoin" بإرسال المدفوعات عبر الإنترنت مباشرة من طرف إلى آخر دون المرور عبر مؤسسة مالية كطرف ثالث. وبذلك سمحت تقنية البلوكتشين بالاحتفاظ بنسخة من دفتر الأستاذ الذي لديه قواعد مشفرة فيه، ويجب على جميع المشاركين الموافقة على هذه القواعد من أجل استخدامه. كما أن نظام Bitcoin يعتبر لا مركزياً سياسياً، أي لا يوجد كيان واحد يديره، ولا يمكن تغيير عملة المعاملة الرقمية، أو محوها، أو نسخها، أو تزويرها (Shakir, 2020).

(2) تشير "فوركس" إلى سوق العملات الأجنبية أو البورصة العالمية للعملات الأجنبية، وهي مزيج من أول حرفين لكل كلمة للمصطلح **الاقتصادي من اللغة الأنجليزية Foreign Exchange أي صرف العملات الأجنبية، وهو سوق يمتد في جميع أنحاء العالم، حيث تُصرف العملات من قبل عدة مشاركين، مثل البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق المالية والمتداولون الأفراد.**

(3) تُسمى "صناديق الريت" بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، وهي **عبارة عن مؤسسة تقوم بامتلاك أو تمويل عقارات متطورة ومجهزة بشكل جيد، وتقوم بتأجير هذه العقارات من أجل جني المال وتوزيع الأرباح على المستثمرين** (Elsayed, 2024).

ويمكن الاستثمار الرقمي أيضاً من خلال شراء وبيع العملات الرقمية باستخدام مواقع البلوكتشين وتداول عقود الفروقات على العملات الرقمية من خلال شركات الوساطة وهي الطريقة الأسهل والأقل تكلفة عن طريق القيام بخطوات بسيطة، وهي كالتالي (Elsayed, 2024):

- اختيار العملة الرقمية الرائجة التي لها أهمية كبيرة عند المتداولين، واستبعاد غيرها.
- فتح حساب تداول لدى إحدى شركات الوساطة أو إنشاء حافظة رقمية إلكترونية بالاعتماد على العملة الرقمية المختارة، وهنا يتعين توافر إثبات الشخصية للمتداول وإرسال البيانات المتعلقة بالتواصل والسكن.
- إيداع الأموال النقدية في هذا الحساب بعملة شائعة مثل الدولار الأمريكي، ثم يتم تحويل الحساب تلقائياً إلى ما يقابلها من عملة رقمية.
- شراء العملة الرقمية المطلوبة أو الاحتفاظ بمجموعة من أهم العملات الرائجة في سوق التداول الرقمي.
- تتبع تعليمات المنصة أو البورصة الرقمية بهدف تنفيذ أمر شراء للعملة الرقمية أو مجموعة العملات التي تم اختيارها.
- الاحتفاظ بما تملكه من أصول رقمية داخل المحفظة الرقمية الشخصية.

ويتضح مما سبق أن الاستثمار الرقمي يؤثر على معدلات الفقر في الدول العربية، وحتى نتأكد من ذلك يتعين إبراز الفقر في الدول العربية.

(4) الفقر في الدول العربية

شهدت اقتصادات المنطقة العربيّة نموًا بنسبة 4.5% في عام 2023 و3.4% في عام 2024، بالرغم من التداعيات السلبيّة لجائحة كوفيد -19؛ والحروب القائمة في العالم على الاقتصاد العالمي. وذلك فقًا لآخر نسخة من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية" التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وكذلك وفقاً للمسح، يُلاحظ ارتفاع الفقر في المنطقة العربية ليصل إلى 14% في عام 2022، وإلى 8% عام 2023 و4.5% حالياً، على التوالي. وارتفعت أيضاً مستويات الفقر في عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية ليصل عدد الفقراء إلى ما يقرب من 130 مليون فرد، أي ما يمثل ثلث سكان المنطقة العربية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وذلك وفقًا لخطوط الفقر الوطنية. وهذه المستويات استمرت في الارتفاع لتصل إلى 36% في عام 2024 (Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2024).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفقر المدقع على الصعيد الإقليمي العربي متواضعاً، إذ يبلغ هذه النسبة عدد الفقراء 38.2 مليون فرد. أما بالنسبة لدليل الفقر متعدد الأبعاد للفقر المدقع أظهر أن عدد الفقراء في عشر دول عربية نحو 116.1 مليون فرد فقير. ليبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر(مؤشر شدة الفقر) نحو 50٪ لكل منهم. حيث إن كل من دولة الأردن وتونس والجزائر ومصر هم دول عربية ذات دخل منخفض ولديها مستويات منخفضة من الفقر المدقع. أما دولة المغرب، والعراق فهما مستويات منخفضة، ومتوسطة من الفقر المدقع. وفيما يتعلق بالدول العربية الأقل نمواً، وهي جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن، فلديهم

مستويات متوسطة ومرتفعة من الفقر المدقع والفقر. هذا بالرغم من وجود دولة عربية ضمن قائمة أغنى دول العالم، وهي دولة قطر التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو 81.9 ألف دولار، كما يقترب الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل العراق وليبيا من نحو 5.8 ألف دولار للفرد، بينما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى نحو 4.8 ألف دولار، والمغرب يصل نصيب الفرد لنحو 3.9 ألف دولار، أما مصر فيبلغ نصيب الفرد نحو 3.7 ألف دولار ومن المنتظر أن يقل نصيب الفرد فيها أكثر بعد عام 2024، مع تدهور عملتها المحلية، والأزمات الاقتصادية التي تلاحقها، وفقاً لبيانات البنك الدولي. ويواجه نحو 783 مليون فرد الجوع المزمن، إذ تضافرت الصراعات والصدمات الاقتصادية والظواهر المناخية المتطرفة وارتفاع أسعار الأسمدة بعضها مع بعض، لتولد أزمة غذائية ذات أبعاد غير مسبوقة تصيب الدول العربية. هذا كله وفقاً لبيانات برنامج الأغذية العالمي (World Bank (WB), 2024).

وعليه يتضح أن دائرة الفقر اتسعت في الدول العربية نتيجة العجز الذي تواجهه في موازنتها العامة، وللتعرف عليه سيتم تناول مفهومه، وأشكاله، وأسباب انتشاره، والآثار الناتجه عن انتشاره في الدول العربية، فيما يلي.

(4-1) مفهوم الفقر و أنواعه

يُعَد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد وتختلف من وقت ومكان لآخر، مما يجعل من الصعب وضع مفهوم وحيد له لذلك تم تقديم عدة مفاهيم للفقر. فيُلاحظ أنه تم تقديم مفهوماً للفقر على أن الأسر الفقيرة هي التي لا يكفي دخلها للحصول على الضروريات الأساسية اللازمة للحفاظ على المستوى اللائق للحياة، فيما يُعرَف "بالفقر المادي". كما تم إبراز الفقر على أنه مشكلة اجتماعية تحول بين الإنسان وتحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي مرغوب، وذلك لأنه يؤثر في أعداد كبيرة من أفراد المجتمع، فهو محصلة عجزهم عن تحقيق حاجاتهم نتيجة تَعقُّد البناء الاجتماعي، ويقف أمام تحقيق توقعاتهم (Ali, 2024).

وهناك من رأى أن الفقر مشكلة اقتصادية في الأساس، وتظهر نتيجة تفاوت توزيع الدخل، وعدم العدالة في توزيع الملكية، والبطالة، وانخفاض الإنتاج الكلي في المجتمع. وجدير بالذكر أن الاقتصادي الهندي Sen عرَّف الفقر على أنه إنعدام القدرة على تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تعمل على استمرار حالة الضعف أمام الصدمات الاقتصادية أو الفردية. كأن يفقد العامل البسيط قدرته على كسب قوت يومه سواء بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب، أو بسبب عدم قدرته على الحصول على عمل يوافق القدرات الموجودة لديه. فيما يُسمَّى "بفقر القدرات Capability failure" (Santos, 2019). كما تم تعريف الفقر على أنه انعكاس لرفع يد الدولة عن المرافق والخدمات، وإطلاق يد القطاع الخاص للتحكم في السوق، والتباطؤ في إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وتوقف الدولة عن تعيين الخريجين، وزيادة الخضوع لمنظمات التمويل الدولية فيما يسمى بالاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وكذلك عُرف الفقر على أنه عبارة عن الافتقار للموارد الأخلاقية والمادية والاجتماعية المطلوبة لتطوير قدرات الأفراد، والمجتمعات، والمؤسسات (Badawy, 2013).

يتضح مما سبق، أنه يمكن تعريف الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي، وغير المادي تنعكس في انخفاض استهلاك الفرد من الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وتقييد الحريات الإنسانية، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة. وغيرها.

ويمكن تقسيم الفقر في الدول العربية إلى عدة أنواع طبقاً لمعيار مجال الفقر، وهنا ينقسم الفقر إلى نوعين رئيسين هما الفقر المادي والفقر غير المادي. أولاً: الفقر المادي، ويقصد به فقر الدخل، أي عدم كفاية الدخل للوفاء بالاحتياجات الأساسية سواء الغذائية أم غير الغذائية. ويضم هذا النوع من الفقر خمسة أنواع فرعية وهي، الفقر المدقع، ويعرف بالفقر المزري Disruption أو بفقر الغذاء، أي عدم توافر الدخل الذي يؤمّن للفرد السعرات الحرارية اللازمة لكي يبقى حياً. وفقر الفاقة Pauperism، ويمثل مستوى الفقر الذي يقترب من الفقر المدقع. والفقر المطلق، ويدل على عدم كفاية الدخل المتاح للأفراد لتوفير الاحتياجات المادية الأساسية لهم من مأكل، وملبس، ومسكن، وتعليم، وصحة.. وغيرها. والفقر النسبي، الذي يوضح أن الفقر يرتبط بمكانة الفرد في التسلسل الهرمي للطبقات الاجتماعية ويعبر عن عدم المساواة، فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وفقاً لمرحلة النمو التي تمر بها كل دولة. ويتضح من ذلك أن الفقر النسبي يدل على نسبة الفقراء في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة من سكان هذا المجتمع. وفقر الرفاهة؛ وهو الذي تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة في الدول المتقدمة التي يفتقر بعض أفرادها الدخل الذي يمكّنهم من التمتع بالوسائل الترفيهية المتنوعة التي تحظى بها شرائح أخرى في هذه الدول (Ali, 2024).

ثانياً: الفقر غير المادي، ويضم هذا النوع من الفقر أبعاداً أخرى لا تستوجب توافر الدخل للوفاء بها، وينقسم إلى أنواع فرعية هي، الفقر السياسي، ويقصد به غياب حقوق الإنسان، والحرمان من الحريات الأساسية والإنسانية. ويندرج تحته نوعين أخرين وهما فقر المشاركة، أي عدم القدرة على المشاركة نتيجة التمييز والتهميش السياسي وعدم إتاحة وسائل للاتصال. والفقر الوقائي، ويعني ضعف قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية نتيجة غياب السياسات الكفيلة بذلك، ويتسع انتشار هذا النوع من الفقر في الدول العربية. والفقر الاجتماعي، ويعني النقص في رأس المال الاجتماعي، وهو الرصيد الذي يمتلكه الفرد من العلاقات الاجتماعية، والمكانة، والقوة، والسلطة التي تجعله يحتل مركزاً معيناً في نظام التدرج الاجتماعي القائم، وتختلف حدة هذا النوع من دولة عربية لأخرى. والفقر البيئي، أي نضوب الموارد سواء الموارد الطبيعية مثل الموارد البشرية، أي الفقر السكاني سواء من حيث التعداد أو التركيب العمري والنوعي أو التركز. والموارد المائية، وذلك بفقدان المياه الصالحة للشرب أو انخفاض نصيب الفرد من المياه. أو الموارد الصناعية مثل شبكات مياه الشرب، والمسكن الصحي الآمن، والطرق الصالحة، والسدود، والمواصلات، والكهرباء.. وما إلى ذلك. والفقر المعرفي، وهو ضعف القدرة على التحول الرقمي في جميع مجالات المعرفة الفنية من حيث المعارف التقنية وحداثتها، والهندسة الميكانيكية، أو إيجاد المعلومات التي تشمل استغلال الموارد، وكفاءة العمالة، والمنتجات المتاحة، والأسواق، والوضع التنافسي.. وما إلى ذلك، مما يزيد من تخلف الدول الفقيرة ومن ازدهار الدول الغنية، ولعل هناك اتجاه كبير لبعض العربية لتحول اقتصادها رقمياً (Badawy, 2013).

(1-1-4) تطور مؤشرات الفقر في الدول النامية

وتوجد للفقر مؤشرات لقياسه في الدول العربية عبر الزمن، وتتطور هذه المؤشرات وفقاً للظروف التي تعيشها كل دولة، وكذلك الأحداث العالمية التي تؤثر على اقتصاداتها. حيث إنه أظهرت غالبية الدول انخفاضاً في نسبة الفقر وفقاً للدليل العربي المنقّح للفقر المتعدد الأبعاد بين عامي 2011- 2019. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1) التالي:

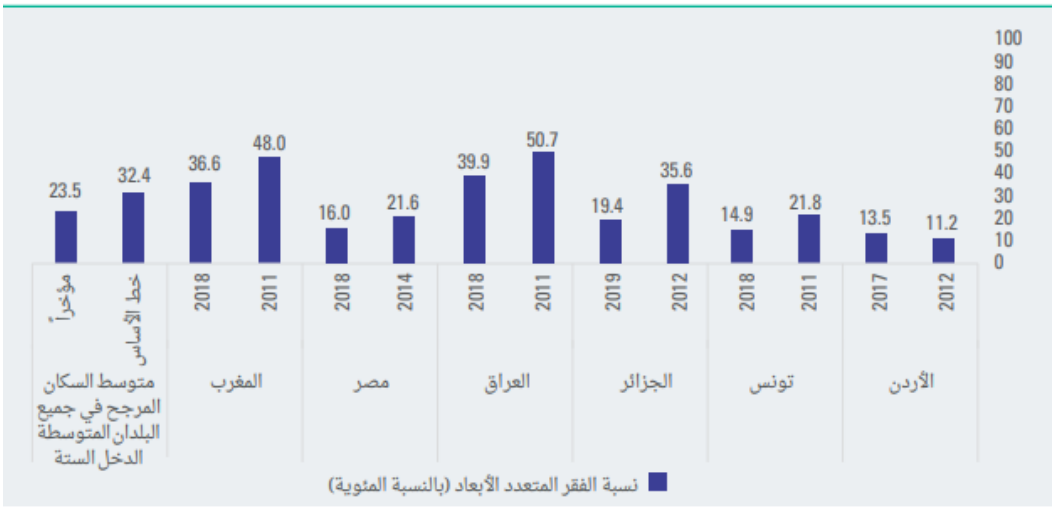

شكل 1: الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية متوسطة الدخل

Source: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).

The second arab report on multidimensional poverty, United Nations.

ويتضح من الشكل السابق رقم (1) أن نسبة الفقر وفقاً للدليل العربي المنقح للفقر المتعدد الأبعاد يتراوح بين 13.5 في الأردن، و36.6% في المغرب خلال الفترة 2011- 2019، وهي الفترة التي أظهرت بعض الدول العربية خلالها انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الفقر متعدد الأبعاد. وبالرغم من التقدم المحقق في الحد من الفقر فلا زال انتشاره واسع في الدول العربية، ولا تزال أيضاً أوجه عدم المساواة سائدة فيها.

كما قد أوضحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن هناك نسب متفاوتة للأفراد الذين يعانون من فقر مدقع في الدول العربية باستخدام خط الفقر البالغ 1.90 دولار يومياً. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل رقم (2) التالي:

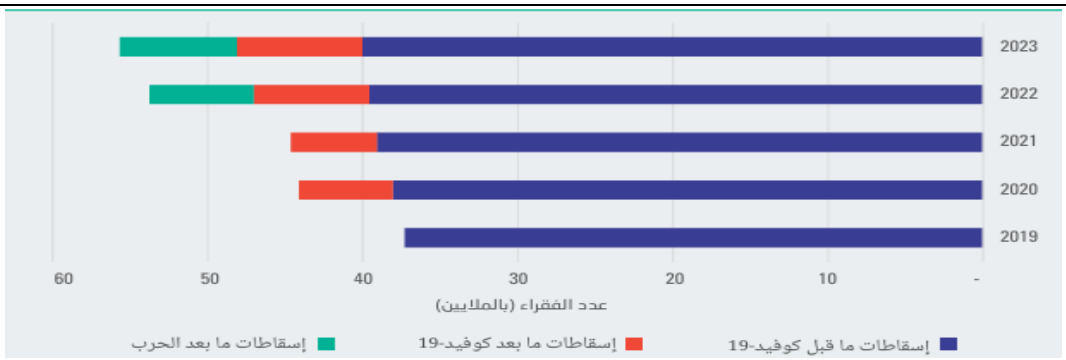

شكل 2: عدد الأفراد ضمن الفقر لمدقع باستخدام خط الفقر 1.90 $ في اليوم (بالملايين)

Source: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).

The second arab report on multidimensional poverty, United Nations.

وأسفر الشكل السابق رقم (2) عن تصنيف نحو 8 ملايين فرد إضافيفي الدول العربية تحت خط الفقر البالغ 1.90 دولاراً أمريكياً في اليوم، ورفع مجموع الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى 56 مليون نسمة في عام2022 ، وبذلك يعيش نحو 16 مليون فرد إضافيفي الدول العربية في الفقر المدقع، و 28 مليون فرد إضافي تحت خط الفقر الوطني في عام 2023 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، مجتمعةً.

وقد استعانت (الإسكوا) بدليل الفقر متعدد الأبعاد للفقر المدقع لإبراز ذلك. كذلك كان الفقر الناتج عن انخفاض الدخل في الوطن العربي آخذ في الارتفاع قبل تفشي جائحة (كوفيد– 19)، نظراً لوجود أوجه قصور هيكلية تعاني منها الدول العربية والكوارث والسياسات غير الفعالة في بعضها. وقبل جميع الصدمات التي تعرضت لها الدول العربية كان متوقع انخفاض الفقر المادي في المنطقة العربية حتى الآن كما هو موضح بالشكلين التالين رقم (3)، رقم (4):

شكل 3: الأفراد في الدول العربية في حالة فقر مدقع (نسبة مئوية)

Source: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).

The second arab report on multidimensional poverty, United Nations.

وقد أوضح الشكل السابق رقم (3) أنه بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19، والحروب القائمة عالمياً وخاصة بين أوكرانيا وروسيا، قد أفضت إلى ارتفاع معد ل الفقر المدقع وتخطي مستواه قبل ليصل إلى 11.2% عام 2022، و 11.3% عام 2023، عما كان الوضع ما قبل جائحة كوفيد -19. ارتفاع معد ل الفقر المدقع وتخطي مستواه قبل الجائحة والحرب ليصل إلى 13% عام 2022، 13.2% عام 2023.

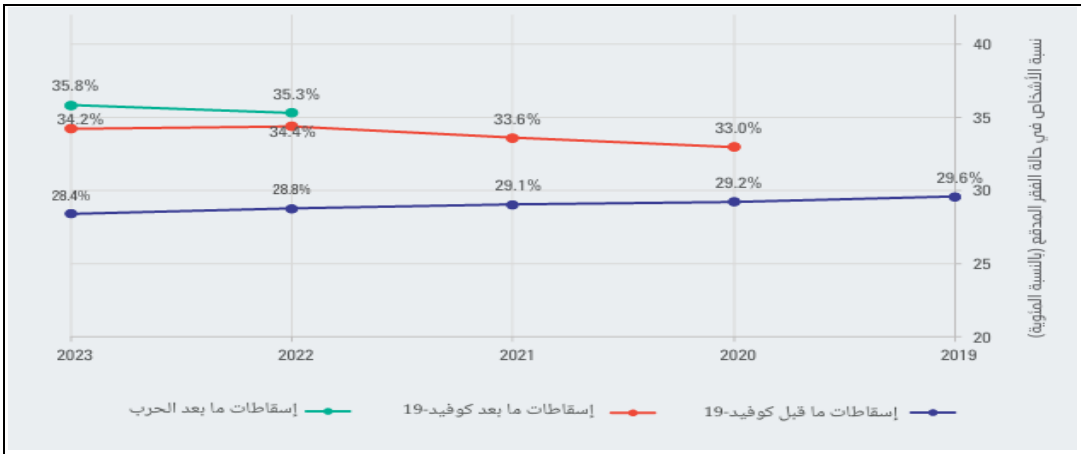

شكل 4: الأفراد في الدول العربية في حالة فقروطني باستخدام خط الفقر الوطني

Source: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).
The second arab report on multidimensional poverty, United Nations.

ويتضح من الشكل السابق رقم (4) أن معدل الفقر الوطنيفي الدول العربية و المستند إلى خطوط الفقر الوطنية، وصل إلى 35.3 % عام 2022، وارتفع إلى 35.8 % عام 2023، متسبّباً بارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر الوطني. وعليه قد لخصت (الإسكوا) نسبة الفقر متعدد الأبعاد وشدة الحرمان والتعرض للفقر المتعدد الأبعاد، استناداً إلى الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة للدول العربية. في الجدول التالي:

جدول 1: نسبة الفقر متعدد الأبعاد وشدة الحرمان والتعرض للفقر المتعدد الأبعاد

الدولة	دليل الفقر المتعدّد الأبعاد	العدد (بالنسبة المئوية)	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	السكان المعرضون للفقر (بالنسبة المئوية)
جزر القمر (2012)	0.181	37.3	48.5	22.3
الجمهورية العربية السورية (2009)	0.029	7.4	38.9	7.8
السودان (2014)	0.279	52.3	53.4	17.7
موريتانيا (2015)	0.261	50.6	51.5	18.6
اليمن (2013)	0.245	48.5	50.6	22.3
جميع الدول العربية	0.038	14.5	48.7	8.9

Source: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023). *The second arab report on multidimensional poverty*, United Nations.

ويُظهر الجدول السابق رقم (1) أن الفقر يتركز في الدول العربية الأقل نمواً، وخاصة دولة السودان واليمن. كما أن هناك نسبة كبيرة منهم يعانون الحرمان فيما يتعلق بمؤشرات مستويات المعيشة وخاصة السودان. وبالرغم من هذا فإن الدول العربية الأقل نمواً بدأت تشهد تحسناً في خدمات البنية التحية في المناطق الحضرية والريفية، حيث إن سكان الريف تكون أكثر عرضة للحرمان وخاصة في دولة اليمن.

ويتضح مما سبق أن انتشار الفقر في الدول العربية يتسم بالتفاوت، وعليه يتعين توضيح الأسباب المختلفة التي أدت إلى انتشاره في هذه الدول.

(2-4) أسباب انتشار الفقر في الدول العربية

تعددت أسباب انتشار الفقر في الدول العربية نتيجة الخلل الذي قد يشوب عديد من اقتصاداتها. بسبب عوامل داخلية كالفشل في الخطط التنموية، والتوزيع غير المتكافئ للثروات، والفساد؛ والأوبئة. ونتيجة أسباب خارجية في ضوء الأزمات الاقتصادية العالمية؛ والحروب التي أثرت سلبياً على تحقيق التنمية البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الفقر ترتفع عندما تعاني الدولة من أزمات سياسية كالحروب والحصار الاقتصادي والتآمر الخارجي لتدمير اقتصادها، أو تقع الدولة تحت وطأة الدين وفوائده وشروطه، أو لا يتوافر لديها الموارد الطبيعية، أو ارتفع فيها نسبة السكان عن الموارد المتاحة، أو تعاني من الكوارث الطبيعية التي تستنفذ الموارد الاقتصادية لمعالجة آثارها، ومن ثم فيكون النظام السياسي والاقتصادي في أي دولة أساس لرفاهيتها أو فقرها. وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، ارتفعت مستويات الفقر في العالم العربي، خلال عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية، وبات ثلث أفرادها العرب يعيشون تحت خط الفقر (Ali, 2024).

وفي ضوء ما سبق سيتم تناول أبرز أسباب انتشار الفقر في الدول العربية، وهي:

- **النمو السكاني**: تُظهر الأرقام الصادرة عن شعبة السكان في الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم العربي قد ارتفع بمقدار 80 مليون في العقد الثاني من الألفية الثالثة ليصل إلى 473 مليون في عام 2023، وهو ما يمثل 5.9% من الإجمالي العالمي، ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة العربية ليتخطى 533 مليون نسمة بحلول عام 2030 و694 مليون نسمة بحلول عام 2050. علماً بأنه يعيش 61% من سكان العالم العربي في القارة الأفريقية، ويحظى الجناح الأسيوي بالنسبة الباقية والبالغة 39%، كما يعيش 68% من سكان العالم العربي في 6 دول من أصل 22 دولة، وهي بالترتيب مصر والجزائر والسودان والعراق والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية (United Nations (UN), 2024).
- **التركيب العمري والنوعي:** فلا تزال المنطقة العربية تتميز بتركيب سكاني تشكل نسبة الأطفال دون سن 15 عاماً فيه حوالي ثلث سكان المنطقة في عام 2023. كما أن عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 24 عام من 51 مليون في عام 1995 إلى ما يقرب من 82 مليون في عام 2023، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 108 ملايين عام 2050. أما بالنسبة لكبار السن ممن يبلغون 65 عاماً فما فوق فتبلغ نسبتهم في المنطقة العربية أقل من 5% في معظم البلدان باستثناء المغرب ولبنان وتونس، ولكن متوقع وبالأرقام المطلقة أن يرتفع العدد الإجمالي لكبار السن من 22 مليون في عام 2023 إلى 31 مليون في عام 2030. ومن المتوقع أن تنمو نسبة السكان المسنين في المنطقة لتصل إلى (6%) بحلول عام 2030 وأعدادهم إلى 74 مليوناً (11%)

بحلول عام 2050 (Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Regional Office for Arab States, United Nations Population Fund, League of Arab States & International Planned Parenthood Federation, 2023).

- **البطالة:** فقد أجمعت تقارير وتقديرات صدرت مؤسسات اقتصادية عالمية، وعلى رأسها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" أن الدول العربية غير النفطية معدلات البطالة بين سكانها سجلت نسباً هي الأعلى عالمياً وبلغت 12%، 22% منها من النساء العربيات، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 6%. وأن هذه النسبة ترتفع الى 44% بين الشباب الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة (Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2024).
- **اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى فى هذه الدول**، وتدني مستوى دخول معظم الأفراد فيها بما لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. فتعاني الكثير من الدول العربية من كبر حجم الأنشطة غير المنظمة بما يقرب من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 (Arab Monetary Fund (AMF), 2024). وهذا يضر نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية حيث يتم تشغيلها بمستوى أقل من طاقتها، مما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة للمنشآت التي تعمل داخل هذا الاقتصاد. وتعمل نحو ثلثي القوة العاملة النسائية في الدول العربية خارج قطاع الزراعة في الاقتصاد غير المنظم، حيث إن معظم النساء تعملن في عمل مستقل يشمل العمل في المنزل، والبيع في الشوارع وهو من أكثر أشكال العمل غير المنظم التي يسودها عدم الأمان، وضعف الأجر. وهذا بدوره يؤدي إلى اتساع انتشار الفقر في الدول العربية.
- **5-التضخم**، حيث تسارعت نسب التضخم في الدول العربية وخاصة في العام الحالي وهذا له دوراً كبيراً في رفع معدلات الفقر فيها، حيث بلغ معدل التضخم في السودان نحو 122.3٪، ومصر نحو 21.5٪، واليمن 16.9٪، وهم أعلى نسب للتضخم عام 2024 بالنسبة للدول العربية. ثم يليهم دولة الجزائر 5.7٪، وتونس 7.3٪، والعراق 3.3٪، والكويت 2.5٪، وموريتنيا 3.9٪، وقطر 2٪، والسعودية 1.9٪، المغرب 2.8٪، الإمارات 2.6٪، البحرين 1.4٪. كل هذا وفقاً لتقرير الإسكوا استناداً لنموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2024، ولا تزال الدول العربية في وضع مالي منخفض نتيجة ارتفاع معدلات التضخم فيها (Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2024).
- **تقلبات سعر الفائدة في الدول العربية**، مما يؤدى إلى عزوف البعض عن الإقتراض، ويرفع معدلات التضخم فيها. فتتخذ البنوك المركزية في هذه الدول قرارات متباينة لسعر الفائدة بهدف مواجهة تحديات التضخم والنمو الاقتصادي. وقد قامت نحو 7 بنوك منها بتخفيض سعر الفائدة، وبعض البنوك الأخرى حافظت على استقرار أسعار الفائدة فيها، تطبيق زيادات محدودة (United Nations (UN), 2024). ويُعتبر الانخفاض في سعر الفائدة سبباً أساسياً لزيادة معدلات التضخم في الدول العربية. وهذا بدوره يضغط على الطبقات الفقيرة ويُقلل من الدخل الحقيقي المتاح لهم ويرفع معدلات الفقر بينهم.
- **ضعف الشمول المالي والقصور في تطبيق الاستثمار الرقمي في الدول العربية:** حيث توجد عدة تحديات تواجهها الدول العربية في توفير الشمول المالى لأفرادها، لما له من دور فعال لتحسين مستوى معيشتهم،

وتحقيق التنمية المستدامة للدولة. وتتمثل أهم هذه التحديات في: الأمية المالية وانخفاض مستوى الوعي المصرفى لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلى ATMs والتعامل معها، وخاصَّة فى القرى والمناطق النائية، وكذلك ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية فى فتح حساب مصرفى نتيجة انخفاض مستوى ثقة الأفراد في تلك الدول فى الخدمات المصرفية. وهذا من أبرز أسباب انتشار الفقر فيها (Al-Bakal & AlHaddad, 2022).

- وبالرغم من ذلك إلا أن هناك اتجاه لاستحداث وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي في بعض الدول العربية كدولة الأردن والإمارات. كما أنه قد حققت معظم هذه الدول عدة مكاسب نتيجة تحول اقتصادها رقمياً مما كان له الدور في خفض تكلفة إنجاز الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 88٪ فيها. وكذلك في تطور ونمو مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك ركز التحول الرقمي في كل من دولة قطر وعمان على القطاعات الداعمة للتنويع الاقتصادي، وعلى خدمات الدفع الرقمي كما هو الحال في دول مصر والسودان والصومال. كل هذا يسهم في زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية. كل هذا يسهم في زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية ويُقلل اتساع دائرة الفقر فيها(Qaloul & Talha, 2020).
- **أسباب أخرى كالحروب والنزاعات الداخلية والخارجية**، والكوارث حيث تعرضت عديد من الدول العربية إلى كل هذا كدولة السودان، وليبيا، والجزائر الذين تعرضوا إلى سيول ضخمة. وأيضاً الحروب القائمة في دولة فلسطين واسرائيل واوكرانيا وروسيا وحروب السودان وسوريا وعدم الاستقرار السياسي في اليمن، والمغرب والحروب الداخلية فيها، ودولة لبنان والعراق.

يُعد كل ما سبق مسببات مختلفة لاتساع دائرة الفقر في الدول العربية ولعل أبرزهم هو القصور في الاستثمار الرقمي، وضعف الشمول المالي في الدول العربية، وهذا يعني أن توفير الاستثمار الرقمي يسهم في تخفيض معدلات الفقر فيها. لذلك يتعين تحليل دور الاستثمار الرقمي في تخفيض الفقر في الدول العربية.

(5) أثر الاستثمار الرقمي في تخفيض الفقر في الدول العربية

تسعى جميع دول العالم إلى اتباع عديد من السياسات الاقتصادية للتخلص من المشكلات الاقتصادية بها وخاصة الفقر، وتُعد أبرز هذه الدول هي الدول العربية. وقد طبقت هذه الدول الاستثمار الرقمي حتى يمكنها من التحكم في معدلات الفقر فيها. هذا بالرغم من وجود عدة تحديات لتبني الدول العربية الاستثمار الرقمي. علماً بأن اقتصادات الدول العربية تتسم بعدة خصائص كانت سبباً أساسياً في إحداث ما يُسمى بالفجوة الرقمية [(1)] فيها، وتتلخص هذه الخصائص في التالي (Qaloul & Talha, 2020):

- ضعف البينة التحتية الداعمة لتبني هذا النوع من الاقتصاد.
- غياب الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية لدى الكثير من أفراد الدول العربية.
- التعاملات الإلكترونية في سداد الالتزامات.
- عدم الاهتمام باعتماد التصديق الالكتروني للوثائق.

(1) يُعد مصطلح الفجوة الرقمية تعبيراً شائعاً يدل على الفجوة التي أخلفتها ثورة المعلومات من توافر المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي.

- ضعف الإلمام باللغات الأجنبية في معظم الدول العربية.
- ارتفاع تكلفة الإنترنت.
- ضعف تأهيل الموارد البشرية فيها.
- غياب التشريع المنظم الذي يحمي المعاملات الإلكترونية
- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية
- انصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية والاستهلاكية لأفرادها.

ونتيجة اتساع انتشار تبني دول العالم للاقتصاد الرقمي استعانت الدول العربية بالاستثمار الرقمي، لما له من دوراً كبيراً في تحريك النمو الاقتصادي فيها، وخاصةً خلال فترة الأوبئة والحروب التي تتعرض لها تلك الدول. وقد أدى استخدام الاقتصاد الرقمي إلى تعزيز مهارات الموارد البشرية ومحو الأمية الرقمية في الدول العربية. وكذلك تحفيز القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، مما كان له الدور في تنشيط الانتعاش الاقتصادي فيها، وهذا يسهم في منع حدوث الكساد الاقتصادي ويضيق دائرة الفقر في تلك الدول.

وقد حذرت بعض الدول العربية من الاستثمار فى العملات الرقمية المشفرة. فعلى سبيل المثال، يقتصر التعامل في دولة مصر على العملة الرسمية لدى البنك المركزى ويحظر إصدار العملات المشفرة والتعامل فيها وفى مقدمتها عملة البيتكوين نتيجة أنها تتميز بعدم الاستقرار والتذبذب الشديد فى قيمة أسعارها. علماً بأنه قد أظهرت نتائج المسح لصندوق النقد العربي 2020 عن اتجاه الدول العربية إلى رقمنة قطاعاتها الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي بشقيه التحويلي وغير التحويلي؛ وقطاع الخدمات. ففي القطاع الزراعي، تتمتع دولة قطر بدرجة رقمنه عالية، تليها الإمارات، حيث حققت كلاً من الدولتين معدلات رقمية في هذا القطاع تفوق المتوسط، في حين تنخفض درجة رقمنة هذا القطاع في كل من الأردن والسودان وسوريا. أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فجاءت دولة قطر في المركز الأول تليها دولة الإمارات في مستوى رقمنة هذا القطاع. بينما حققت كل من السودان وسوريا، والصومال مستويات منخفضة فيما يتعلق برقمنة القطاع الصناعي. أما بالنسبة للصناعات غير التحويلية مثل الطاقة والمناجم، والكهرباء والغاز، فقد احتلت السودان المركز الثاني بعد قطر التي حققت أعلى درجة رقمنه من بين الدول العربية المتوفر عنها بيانات في رقمنة تلك القطاع، كذلك تميزت السودان بدرجة رقمنه عالية في قطاع الكهرباء والغاز. وفيما يتعلق بقطاع الخدمات في الدول العربية فهو يتسم بأنه مرتفع الرقمنة خاصة قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والنقل والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية كما هو الحال في: قطر، والإمارات، والسودان، وعمان، والصومال (International Monetary Funds (IMF), 2024).

وقد تشير نتائج المسح إلى تباين مستويات رقمنة القطاعات الاقتصادية في الدول المُصدرة للنفط مقارنة بباقي الدول العربية. ففي قطر، على سبيل المثال، يتمتع قطاع الصناعة بشقيه التحويلي وغير التحويلي، والزراعة بشقيها النباتي والحيواني، والخدمات، بمستوى تغطية رقمية مرتفع. أما في الإمارات، فيتصدر قطاع الخدمات القطاعات الأكثر رقمنه، ويليه القطاع الزراعي، في حين لم يحظ القطاع الصناعي بشقيه التحويلي وغير التحويلي بنفس مستوى الرقمنة. أما الدول العربية غير النفطية المتوفر عنها بيانات فلازالت تحتاج إلى دعم

التحول الرقمي في قطاعاتها الاقتصادية. ففي دولة الأردن، على سبيل المثال، تعتبر الصناعات التحويلية الأكثر رقمنه يليها القطاع الزراعي، في حين لم تتوفر بيانات عن مستوى التغطية الرقمية في كل من قطاعي الخدمات والصناعات غير التحويلية فيها. أما في دولة السودان، فبالرغم من تمتعها بثروة زراعية خصبة، إلا أن التقنيات الحديثة المستخدمة في القطاع الزراعي فيها منخفضة للغاية، في مقابل قطاع الخدمات الذي يتسم بمستوى مرتفع من الرقمنة (International Monetary Funds (IMF), 2024).

ويسهم الاستثمار الرقمي يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الأجل المتوسط، وذلك عبر الزيادة في عدد طلبات براءات الإختراع في مجال تقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية لتحسين المعروض من المنتجات التقنية، وتعزيز الابتكارات المالية. وعليه تحتاج الدول العربية إلى معدل مرتفع من رأس المال البشري، ومن أجل ذلك بدأت عديد منها تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، وارتقت إلى المراكز الأولى في عديد من مؤشرات التحول الرقمي. وبالرغم من ذلك لازالت جهود تلك الدول الرامية إلى اعتماد الاستثمار الرقمي في القطاع العام تتركز في أربع مجلات رئيسة وهي: رقمنة الحكومة، وشركات القطاع الخاص، وتوفر التمويل، والقدرات البشرية. وهذا يتوقف على توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة، ومدى وجود تشريعات لازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، وأيضاً الثقافة الرقمية لدى أفراد الدولة، ومدى وجود خبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي. وتوجد عدة تجارب للدول العربية في تطبيق الاستثمار الرقمي، منها:

– **تجربة قطر:** تبنت حكومة دولة قطر، استراتيجية إلكترونية للتنويع الاقتصادي عام 2020 مستمدة من استراتيجيات التنمية الوطنية، وتهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوفير حياة أفضل لجميع أفرادها، كما تسعى إلى تطوير مجتمع رقمي، وتوفير خدمات ذكية ومبتكرة وعالية الجودة وذلك في جميع المجالات. هذا مع إنشاء أساس قوي لقطاع تقنيات المعلومات المبتكرة والمتنامية التي تجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كذلك هناك جهود لدعم واعتماد الوسائط الرقمية لتلبية احتياجات العملاء. وهناك اهتمام كبير بتوفير البنية التحتية للاتصالات السريعة، وتوفير منصات الدفع الإلكترونية واصدار التشريعات المناسبة، وهو ما سيسهل الدخول إلى الاقتصاد الرقمي بسهولة. كذلك الحاجة إلى اتباع اصلاحات اقتصادية متكاملة، من خلال إرساء مبادئ أساسية، تتمثل في مبدأ الإستدامة والتنافسية العلمية بما يُساعد على النهوض بالاقتصاد والانتقال به إلى مرحلة الرقمنة. وعليه تتمثل أهداف تلك الاستراتيجية فيما يلي:

- تسهيل الوصول إلى خدمات أي مكان من خلال توافر خدمات الحكومة الإلكترونية البسيطة بصورة آمنة وسريعة.
- تسهيل تسجيل الشركات والمؤسسات الخاصة وتشغيلها.
- زيادة ثقة الجهات الحكومية من تقديمها لخدمات أفضل الأفراد والمؤسسات بكفاءة أكثر.

وتعتمد استراتيجية قطر للتنويع الاقتصادي على تهيئة البيئة المناسبة حتى يتمكن الاقتصاد من الاستمرار في النمو وزيادة الاستثمار، وإزالة أي حواجز تحول دون ممارسة الأعمال. وتكون المحصلة هي تحقيق وفورات في الإدارة العامة للدولة من خلال الحكومة الإلكترونية، وتوفير التكلفة والوقت، وبذلك تخلق استراتيجية

الحكومة الإلكترونية شفافية أكبر ونمو مرتفع، وهذا ما أشار إليه Badry (2021). ومن أجل ذلك أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولووجيا المعلومات القطرية برنامج قطر الذكية (تسمو) بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. ويهدف إلى تسخير قوة التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين. وبذلك يمكن لبرنامج (تسمو) تحويل قطر إلى دولة ذكية رائدة على مستوى العالم. وستنعكس فوائد هذا البرنامج على رفع مستوى المعيشة، وزيادة قدرة قطر التنافسية دوليًا، من خلال إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة وسكان مدركون تقنياً. وعليه تعتزم حكومة قطر على استثمار 6 مليارات ريال قطري على مدى السنوات الخمس المقبلة منذ إطلاق برنامج (تسمو) عام 2022، عبر عدة قطاعات ذات أولوية ستوفر فرص الاستثمار الرقمي في قطر وهي: قطاع الصحة؛ وقطاع البيئة؛ وقطاع المواصلات؛ وقطاع الخدمات اللوجستية. ومن أجل تحقيق النمو المرتفع لقطر يُعد برنامج وادي تسمو الرقمي هو بمثابة مجموعة ابتكارات تجتمع فيه مختلف والباحثين والطلاب والشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات بهدف مشترك هو ابتكار حلول رقمية جديدة للمشكلات الاقتصادية في قطر. ومن المتوقع أن تتجاوز القيمة السوقية لهذه التقنيات ذات الأولوية 702.5 مليون دولار أمريكي بحلول العام 2026، وحجم سوق فرص الاستثمار بنحو (مليون دولار)، وزيادة فرص الاستثمار الرقمي في قطر بنحو (مليون دولار) (Tsamu Digital Vallye, 2022).

وكل هذا يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في قطر ويساعدها على مواجهة المشكلات الاقتصادية فيها.

- **تجربة مصر:** وتعتبر مصر من أبرز الدول العربية التي بذلت عدة جهود لدعم انتشار الاستثمار الرقمي فيها من خلال عدة جهود، منها (Arab Federation for Digital Economy, 2024):
  - عقد عدة مؤتمرات للتحول الرقمي اقتصادياً، كمؤتمر سيملس لشمال أفريقيا للاقتصاد الرقمي، الذي تم عقده في القاهرة عام 2019.
  - انضمت مصر للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي من خلال الملتقى العربي للاتحادات النوعية المتخصصة في القاهرة.
  - تبني مصر عدة استراتيجيات للتحول الرقمي، أتاحت لها عدة فرص لتعظيم الاستثمار في أنظمة الدفع الفوري الرقمية (الاستثمار الرقمي). وأبرز هذه الاستراتيجيات:
    - **استراتيجية الشراكة الإقليمية:** التي تهدف إلى تعزيز الشراكات الإقليمية وخاصة مع الدول الأفريقية الأخرى من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل: (PAPSS) وهو نظام الدفع والتسوية الأفريقي الهادف إلى تسهيل المدفوعات عبر الحدود. علماً بأنه قد شهدت أنظمة الدفع الإلكتروني في مصر تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة بسبب تعزيز حكوماتها للشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد. وقد تم إطلاق شبكة الدفع الفوري الوطنية "Instapay" للربط بين البنوك داخل مصر وخاصة عام 2022. وقد مكّنت هذه الشبكة العملاء من إجراء معاملاتهم المالية بشكل فوري وأكثر أماناً، حيث إن هذه الشبكة تربط نحو 27 بنكاً داخل مصر بما يتيح مجموعة من الخدمات المالية عبر تطبيقات الهاتف المحمول، وإجراء تحويلات لحظية إلى حساب بنكي أو محفظة إلكترونية، وطلبات تحصيل الأموال والاستعلام عن الرصيد وكشف الحساب.....إلخ. كما أن مصر تتجه نحو

تبني معيار "ISO 20022" العالمي لتبادل البيانات الإلكترونية بين المؤسسات المالية. (World Bank (WB), 2023).

- **استراتيجية مصر الرقمية العابرة للحدود 2022-2026:** والتي تستهدف عدة مجالات رئيسية هي: مراكز الاتصالات - التصميم والتصحيح للحاسب الآلي CADM - البرمجيات المدمجة – خدمات الشركات – الاختيار – الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية BFSI – خدمات التقنيات العالية high tech. وتهدف تلك الاستراتيجية إلى: جذب المستثمرين الأجانب؛ وتمكين الشركات المحلية؛ وتشجيع إنشاء أعمال جديدة؛ ودعم التوسع في التقنيات عالية القيمة؛ وخلق المزيد من فرص العمل للرجال والنساء؛ والمساهمة في تخفيض حدة الفقر في مصر. وكان لاستراتيجية مصر الرقمية العابرة للحدود في طريقها لتحقيق هذه الأهداف عدة إنجازات منها (Ministry of Communications and Information Technology, 2024):

- تحقيق ثلاثة أضعاف عائدات الصادرات للدولة المصرية من الخدمات الرقمية العابرة للحدود بمعدل 19% من معدل النمو السنوي،
- توفير وإضافة فرص عمل مستدامة في صناعة الخدمات العابرة للحدود، والتركيز على الخدمات عالية القيمة فيما يقرب من 215000 وظيفة على مدار السنوات منذ عام 2022،
- الترويج والتسويق لمصر كوجهة جاذبة للخدمات والتقنيات الرقمية الناشئة مثل: الذكاء الاصطناعي AI، وتحليلات البيانات المتقدمة والمدمجة (تصميم الرقائق الإلكترونية والبرمجيات).

- **استراتيجية التحول الرقمي للشركات المصرية**، التي اتخذت في جميع القطاعات مجموعة من التدابير لاستكشاف التكنولوجيات الرقمية الجديدة وللإستفادة منها بتحويل النظم التجارية الرئيسية رقمياً، ومدى تأثير ذلك على السلع والعمليات الإنتاجية. وقد استندت استراتيجية التحول الرقمي على عدة أبعاد أساسية (El-shishy, 2020):

- **استخدام التكنولوجيا:** حيث يتم مناقشة موقف المؤسسات من التقنيات الناشئة، فضلاً عن قدرتها على الإستفادة من هذه التقنيات، وبالتالي دمج الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في الشركة مع طموحها.
- **تأثير مبادرات التحول الرقمي على المعايير التنظيمية والتشريعية في الدولة**، ودرجة انحراف الممارسات الرقمية الحديثة حتى يتم توسيع نطاق انتقاء السلع والخدمات القائمة.
- **التغييرات الهيكلية:** وهذا يلزم إجراء تعديلات منظمة لتوفير أساس مقبول للعملات الجديدة وإظهار الاختلافات في الأوضاع الإدارية للشركة، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بوضع الأنشطة الرقمية الجديدة ضمن نظام الوحدات الإدارية بها.
- **الجانب المالي:** فلا يمكن استيعاب الأبعاد الثلاثة السابقة إلا بعد الاهتمام بالجوانب المالية، بما في ذلك قدرة رجال الأعمال على التمويل لتمويل متطلبات التحول الرقمي. وتُعد الجوانب المالية هي

المحرك الأساسي لتحقيق التحول الرقمي، علماً بأن الشركات التي تعاني بالفعل من ضغوط مالية قد تفتقر إلى الوسائل لتمويل عملية الانتقال الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التحول الرقمي للشركات المصرية التي تبنتها مصر اهتمت بتطوير برامج الحماية الاجتماعية في ضوء رؤيتهم لعام 2030. وكان الهدف الأساسي لها الحد من الفقر والمخاطر التى قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن. مما يقلل تعرض الأفراد للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة. وفي ضوء تلك الاستراتيجية تم ميكنة تطبيقات الدعم النقدي لتشمل التحقق من صحة البيانات بالربط الإلكتروني مع الأجهزة الأخرى الشريكة في التنفيذ، وإدارة حالة المستفيدين والدفع الإلكتروني لهم. كما تم الربط بين بيانات برنامج تكافل وكرامة بالتأمينات والمعاشات الاجتماعية. والعمل على تدريب القائمين على تلك البرامج التي تستهدف تمكين لفئات الأولى بالرعاية وتنمية قدراتهم اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً من خلال تلبية احتياجات ومتطلبات الأسر الفقيرة (Badry, 2021).

وكذلك تتضمن رؤية مصر المستقبلية لعام 2030 أساسيات تحويل مصر رقمياً من خلال دمج جميع التقنيات في جميع مجالات الحياة، وبما يتماشى مع إلتزام مصر بأهداف التنمية المستدامة. ولهذا قامت بزيادة كفاءة الخدمات الحكومية عن طريق خلق بيئة عمل أفضل وتقديم الدعم المطلوب للجهات الحكومية بهدف تعزيز الحوكمة الإلكترونية والرقابة في جميع الجهات الحكومية. هذا بجانب الإصلاحات الهيكلية في معظم قطاعاتها، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب، والتشريعات التجارية، والسياسات المالية، والنقدية. ونتيجة لذلك فقد تم خلق فرص عمل جديدة. وهذا أثر على جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة والصحة والتعليم والزراعة والقطاعات الاجتماعية والشركات الصغيرة والمتوسطة (Rezk, 2022).

-وقامت الحكومة المصرية بتنفيذ مشروعات بالتعاون مع القطاع الخاص، حيث تم إنشاء مدن ذكية جديدة كالعاصمة الإدارية الجديدة، وقد سعت لتقديم الخدمات الإلكترونية لأفرادها، وذلك بهدف القضاء على الفساد وتوفير الوقت والمال. وعليه وفرت الابتكارات الرقمية وتبني الشمول المالي من أجل إنشاء مجتمع معرفة رقمي آمن وغير نقدي، وإنشاء صناعات عالية التقنية. ومن ثم قد نما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 17% من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4% عام 2022، وزادت إلى 8% عام 2024. ولتحسين نوعية الحياة لأفرادها قامت بإعادة هندسة الخدمات وفقاً لمواصفات إدارة الجودة الشاملة وتطوير جميع المؤسسات الحكومية بها. وذلك من خلال مجموعة متنوعة من القنوات كالهاتف المحمول، ومنصة مصر الرقمية. وسداد مصروفات الخدمات الإلكترونية من خلال بوابات المدفوعات الرقمية والبطاقات الائتمانية. علماً بأنه وفقاً لرؤية مصر 2030 تهدف إلى أن تصبح من أولى الاستثمارات الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة رقمية ذكية تنافسية وتحسين مناخ الاستثمار وضمان السوق، والسعي لتخفيض الفقر فيها. حيث تقوم الحكومة المصرية بإنشاء أنظمة آمنة لتحقيق الشمول المالي بدمج أكبر عدد ممكن من الأفراد في النظام المصرفي، وإدخال القطاع المالي غير الرسمي داخل الرسمي. كما أصدرت البنوك المصرية ملايين البطاقات مسبقة الدفع تعرف بإسم "ميزة"

والمحافظ الإلكترونية. ويُتوقع وصول الاقتصاد الرقمي إلى نحو 25 تريليون دولار بنهاية عام 2024 تقريباً، وهو ما يمثل نحو 24.5% من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً (Arab Federation for Digital Economy, 2024).

- **تجربة البحرين:** واجهت دولة البحرين تحديات قبل عملية التحول الرقمي تمثلت في محدودية الشفافية في المعاملات الحكومية، ومحدودية رضا العملاء عن الخدمات الحكومية، ومشاركة محدودة للمواطنين في تطوير العمل الحكومي، وقلة الثقافة الرقمية لديهم، ومقاومة التغيير لدى الجهات الحكومية ووجود البيروقراطية في بعض العمليات الإدارية، والمركزية والخوف من اتخاذ القرارات. وأيضاً بذلت دولة البحرين عدة جهود لتبني الاستثمار الرقمي مثل: زيادة مستوى الشفافية في المعاملات الحكومية، من خلال نظام المناقصات الإلكتروني الذي يهدف إلى تطوير الأداء الحكومي وتسهيل الإجراءات الخاصة بالمناقصات والمشتريات الحكومية. ويسمح النظام في مرحلته الأولى للجهات المشترية من القطاع الحكومي بإعداد طلب الشراء وعرض وثائق المناقصة، وللموردين والمقاولين من القطاع الخاص بشراء وثائق المناقصة عن طريق هذا النظام، ويتم بعدها استكمال الإجراءات بطريقة اعتيادية. ومن أجل ذلك وضعت الحكومة مؤشر لرضاء العملاء كأحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية في البحرين منذ عام 2007، وذلك لضمان رفع مستوى الخدمة وتحسين تجربة العملاء لاستخدام قنوات الحكومة الإلكترونية مراكز الخدمة الحكومية. لذلك تحرص هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية فيها على إجراء دراسات شاملة لقياس مستوى رضاء العملاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وفقاً للتقييم الفوري للخدمات الإلكترونية كجزء من مبادرات التعهد الجماعي Crowdsourcing– كما اتخذت حكومة البحرين خطوات بارزة من أجل تعزيز مشاركة أفراد المجتمع في تنمية الخدمات الحكومية وتطويرها بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم (Mostafa, 2022).

ويوجد عديد من القنوات المفتوحة ثنائية التواصل في مملكة البحرين لدعم المشاركة الإلكترونية للمجتمع باستخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات. وتعمل قنوات المشاركة الإلكترونية هذه أدوات لتعزيز مشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع مع الجهات الحكومية بهدف التواصل الدائم، وتمكين المجتمع ليسهم في العملية التنموية وتطوير الخدمات المالية الإلكترونية وصنع القرارات من خلال آرائهم وتطلعاتهم لتحفيزهم على الابتكار في الخدمات العامة. كل هذا من خلال "فكرة" مسابقة الابتكار الحكومي التي تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار بين موظفي القطاع الحكومي وتزويدهم بفرصة المنافسة في تقديم مقترحات فعالة لتطوير الأداء الحكومي وجودة الخدمات الحكومية في البحرين بما يتماشى مع الرؤية الوطنية 2030، وأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة وهي ازدياد الثقافة الرقمية لدى المواطنين والمقيمين من خلال تعزيز استخدام الخدمات الإلكترونية عبر القنوات المختلفة، مما يدل على مدى وعي وثقافة المواطنين والمقيمين في مجال التحول الرقمي، ويوسع دائرة الشمول المالي في الدولة. وهذا بدوره يرفع معدلات الاستثمار ويدفع عجلة النمو الاقتصادي، مما يسهم في تقليص دائرة الفقر في الدولة (Mostafa, 2022).

- **تجربة عمان،** تعمل على إتاحة الخدمات الحكومية لأفرادها عبر المنصات الرقمية، وكذلك تمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من التحول الرقمي. وحتى يتم إتاحة التعليم الإلكتروني ونشره، قامت

بتشجيع المستثمرين لتأسيس شركات تعتمد على التقنيات. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الرقمي في عمان قد واجه مجموعة من التحديات تمثلت في: قلة الموارد المالية، وضعف البنية التحتية، وغياب الرؤى المستقبلية، والطبيعة الجغرافية للدولة، وضعف استخدام افرادها للتقنية، وضعف الكفاءة والمهارات التخصصية، وثقافة مقاومة التغيير. وبسبب التغير السريع في التقنيات الرقمية عملت دولة عمان على تجاوز هذه التحديات من خلال التوجه نحو الاستثمار في الاقتصاد الرقمي عن طريق دعم القطاعات الاستراتيجية رقمياً، اتساقاً مع "رؤية عمان 2040" وبناء اقتصاد مبني على البيانات الكبيرة والمفتوحة. (Arab Monetary Fund, 2020). ويُلاحظ أن دولة عمان تعمل على جذب كبرى الشركات العالمية للاستثمار في اقتصادها الرقمي بمقدار 40 مليون دولار في العام الحالي 2025. حيث قامت بتوقيع اتفاقيات في مجالات حلول الأنظمة التقنية المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتطوير الأجهزة الإلكترونية والخدمات السحابية في مجال الخدمات اللوجستية. هذا أدى إلى لفت أنظار المستثمرين الأجانب إلى تقديم فرص استثمارات رقمية لدولة عمان مما صنع لها قدرات تنافسية في الأسواق الدولية. وقد قامت هذه الدولة بتبني الاستثمار الرقمي وهي في سبيلها إلى خلق فرص واعدة في مجالات تشكيل الصناعة الرقمية فيها. مما يسهم في تعزيز فرص الاستثمار فيها، ويواجه المشكلات الاقتصادية القائمة لديها وأبرزها الفقر (Arab Federation for Digital Economy, 2024).

ويمكن من التحليل السابق استنتاج أن الاستثمار الرقمي يؤثر سلبياً على انتشار الفقر في الدول العربية، وذلك من خلال عدة آليات، هي:

- يمكن من خلال الاستثمار الرقمي التدخل العميق في الحياة اليومية للأفراد، وبالتالي فإن تأثيره يتجاوز المؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تؤثر بشكل مباشر في إمكانية وصولهم إلى الموارد والخدمات المالية، وقدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين ظروف معيشتهم.
- يُعد الاستثمار الرقمي أحد سبل رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية فيها. حيث أدى تطوره إلى نشوء صناعات جديدة ومتنوعة، تتراوح بين إنتاج الأجهزة والمعدات الرقمية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الوصول إلى الإنترنت والحوسبة السحابية. وقد شهدت هذه الصناعات نموًا سريعًا وكبيرًا خلال العقود الماضية، بالتزامن مع تزايد انتشار تطبيقات التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات. كل هذا له الدور البارز في تسارع نمو كافة الصناعات المغذية لصناعات التكنولوجيا الرقمية والتي تمدها بالمواد الخام والمكونات وكذلك بالطاقة والمرافق الأخرى التي تتطلبها. وهذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج في بعض الحالات، زيادة النمو الاقتصادي الكلي. في الدول العربية وخاصة الدول النامية منها.
- وينعكس النمو الاقتصادي إيجابيًا على معدلات الفقر، حيث يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل. وعليه فإن انتشار الاستثمار الرقمي في الدول العربية ينعكس على سوق العمل وحجم التشغيل فيه. وهذا بدوره يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويرفع متوسط دخله بما يسهم في الحد من الفقر في الدول العربية.

- كما إن النمو الاقتصادي الذي ساهم الاستثمار الرقمي في زيادته يرفع من الإيرادات العامة للدول العربية نتيجة زيادة حصيلة الضرائب بسبب خضوع النشاط الرقمي لفرض الضريبة الرقمية. وهو ما يرفع قدرة هذه الدول على الإنفاق على الخدمات الأساسية، وتوفيرها لمواطنيها، وخاصة للفئات محدودة الدخل وسكان المناطق الريفية.

- يتيح الاستثمار الرقمي للكيانات الصغيرة والمتناهية الصغر من الدخول في أسواق تعتمد على التميز في الإبداع والمهارات فيما يعرف بالشمول والعمق الماليان. وكذلك يتيح فرص التسويق الإلكتروني للأفراد والمجموعات الصغيرة أن يعملوا في مجالات إنتاجية وحرفية منخفضة المتطلبات والتكلفة وتسويقها إلى المستهلكين مباشرة.

- دخول التحول الرقمي في عمليات التخطيط الأمثل لإنتاج المحاصيل الزراعية وفي رفع كفاءة نظم الري وفي عمليات الحصاد والتخزين والنقل والتوزيع، تتكامل جميعها لتنعكس على خفض التكلفة النهائية لإنتاج الغذاء وصولًا إلى المستهلك النهائي له. كما أنها تساهم في زيادة معدلات الإنتاج وتوفير المواد الغذائية بكميات أكبر مما ينعكس أيضًا على السعر الذي تتاح به هذه المواد للمستهلك. كذلك يؤدي إدخال التكنولوجيا الرقمية في عمليات البناء والتشييد بمختلف مراحلها إلى إمكانية رفع معدلات بناء المساكن وخفض التكلفة النهائية لها. بالتالي، إمكانية وصول أعداد أكبر من الناس إلى مأوى لائق.

- تبني الدول العربية لعدة استراتيجيات للاستثمار الرقمي والاستفادة منها في مكافحة الفقر. والتي ساعدتها توظيف الموارد المحدودة لهذه الدول في الاستثمار في استخدام التكنولوجيا الرقمية الذي بدوره يخفض من حدة الفقر في تلك الدول.

ويتضح مما سبق أن للاستثمار الرقمي دوراً بارزاً في تخفيض الفقر في الدول العربية، وللتأكد من ذلك يتعين قياس أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي.

(6) نموذج قياسي لتقدير أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022)

اتضح مما سبق أن الاستثمار الرقمي يعمل على تقليل اتساع دائرة الفقر في الدول العربية، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العلاقة بين الاستثمار الرقمي الفقر في الدول العربية. ولذلك تقدم هذه الدراسة تقديراً للعلاقة بين الفقر وبين بعض محدداته والاستثمار الرقمي باستخدام نموذج خطي. وتعتمد الدراسة على البيانات المجمعة Panel – data لعينة من 22 دولة عربية خلال الفترة (2018-2022)، وهي الفترة التي توافر فيها معظم البيانات عن دول العينة محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج. وكذلك تعتمد الدراسة على مصادر مختلفة لبيانات جميع المتغيرات، فيتم الاستعانة ببيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير التنمية البشرية المتاح على موقعه الإلكتروني في الحصول على مؤشر الفقر (دليل التنمية البشرية)؛ ومؤشر الاستثمار الرقمي (الاستثمار الرقمي العربي). وبيانات البنك الدولي في الحصول على كل من مؤشر البطالة (معدل البطالة في الدول العربية)، ومؤشر النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر النمو

السكاني (إجمالي عدد السكان سنوياً). ولإبراز تلك العلاقة سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

(1-6) توصيف النموذج

يتم استخدام نموذج خطي لقياس العلاقة بين الفقر كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتي تشتمل على بعض محددات الفقر، والاستثمار الرقمي. ويأخذ النموذج هذا الشكل:

$$Pv_{it} = \alpha + \beta_1 Pop_{it} + \beta_2 Un_{it} + \beta_3 Gdp_{it} + \beta_4 Dig_{it} + u_{it} \qquad (1)$$

حيث إن: i = عدد دول العينة محل الدراسة وعددها 22 دولة عربية، أما t = عدد السنوات وهي من عام 2018 إلى عام 2022.

وقد تم التأكد من استقرار البيانات المجمعة لجميع متغيرات النموذج من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة Unit root test لكل متغير داخل النموذج. وقد تم جمع نتيجة الاختبارات لاستقرار جميع المتغيرات بالنموذج في الجدول التالي رقم (2):

جدول 2: إختبارات إستقرار البيانات المجمعة Unit Root Test وفقًا لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير	اختبار (ADF)	
	المتغير في المستوى level	
Variables	Lags	Constant
Pv	0	-3.48567 (0.0387)
Pop	0	47.5232 (0.000)
Gdp	0	-12.2537 (0.0000)
Dig	0	-13.6577 (0.0000)
Un	0	7.40875 (0.0000)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (E-views10).

ويتضح من المعادلة رقم (1) أن المتغير التابع Pv هو الفقر، وقد تم التعبير عنه بدليل التنمية البشرية HDI كمؤشر تقريبي له. وتعتمد الدراسة على عدة دراسات قد استخدمت دليل التنمية البشرية كمؤشر للفقر، أبرزها دراسات (Oxaal, 1997)، و(United Nations (UN), 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً استخدم هذا الدليل كمؤشر للفقر، حيث إنه يستهدف قياس إنجازات مختلف دول العالم في تحقيق التنمية البشرية، وبالتالي تخفيف حدة الفقر البشري.

ويعد دليل التنمية البشرية مقياس مركب يرتكز على حرمان الفرد من ثلاثة عناصر: الأول: هو الحرمان المتعلق بطول العمر ممثلاً بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يُتوقع أن يعيشوا حتى سن 40 سنة، ويتم قياس هذا العنصر وفقاً لمتوسط العمر المتوقع للبالغين عند الولادة. والعنصر الثاني: هو الحرمان المتعلق بالمعرفة ممثلاً بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ومعدل الأمية عند البالغين، بالإضافة إلى متوسط مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، ومن ثم يقاس هذا العنصر من خلال مؤشر التعليم Education Index. وأما العنصر الثالث، فهو الحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى معيشة لائق ممثلاً بالنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم الحياة الآمنة، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن. ويتم التعبير عن عنصر الحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى معيشة لائق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي. ويتم حساب دليل التنمية البشرية باعتباره يساوي متوسط تجميعي للمؤشرات السابقة (United Nations (UN), 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن يوجد عديد من مؤشرات الفقر منها ما يعتمد على بيانات خط الفقر سواء الأول (1.25 دولار/اليوم) أو الثاني (2 دولار/اليوم)، وهذه المؤشرات تعتمد على جانب الدخل وقد يكون من غير الممكن الاستعانة بها في قياس الفقر، وخاصة باستخدام البيانات المجمعة. وذلك لأن خطوط الفقر هذه غير مصممه لغرض المقارنات الدولية، لأن هذه الخطوط لا تعكس الواقع الفعلي لتفاوت الفقر بين الدول، فيجب أن يكون لكل دولة خط فقر خاص بها نتيجة اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي ونمط الاستهلاك والإنفاق لجميع الدول. وهناك مؤشرات أخرى للفقر تعتمد على الجوانب الأخرى لمستوى المعيشة كالصحة والتعليم والعمر المتوقع ومدى الوصول إلى الخدمات الصحية والترفيهية. ومن هذه المؤشرات مؤشر الفقر البشري الذي لا تتوافر عنه بيانات مجمعة أو سلسلة زمنية. كما يوجد مؤشر مجمع (مركب) لقياس الفقر وهو يعبر عن تطورات مؤشرات قياس الفقر، ويضم هذا المؤشر المركب عديد من المؤشرات التي يمثل الدخل واحد منها بجانب مؤشرات التعليم والصحة والمسكن والترفيه وغيرها، وهذا المؤشر لا يتوافر عنه بيانات لأنه مازال فى مرحلة الإعداد. وتمثل المكونات الأساسية التي يتم استخدامها لتقدير المؤشر المجمع لقياس الفقر: دخل الأسرة الذي يمكنها من خلاله أن تحصل على السلع والخدمات الاستهلاكية؛ والإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة لأنه يرتبط بمستوى معيشتها؛ ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية؛ ومؤشرات التغذية (كحصة الفرد من السعرات أو البروتين مقارنة بحاجته منها)؛ ومدى كفاية الخدمات العامة (مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، ودرجة الأمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة والمرض والبطالة والكوارث، ومدى حرية التعبير عن الرأي)؛ والوضع الصحي والغذائي، ونسبة الأمية، والالتحاق بالتعليم، والإنفاق على التعليم، ونوع السكن، ومدى كفاية الإنفاق على السكن (United Nations (UN), 2022).

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها، وإبراز تأثيرها المتوقع على المتغير التابع كالتالي:

Pop = النمو السكاني، ويُستخدم إجمالي عدد السكان كمؤشر لهذا المتغير. ويوجد تأثيراً إيجابياً للنمو السكاني على الفقر، فكلما ارتفع النمو السكاني انخفضت قدرة الدولة على توفير معظم احتياجات أفرادها، مع قلة إمكانيتها في تشغيلهم في الدول العربية.

Un = البطالة، ويُعبر عنها بمعدل البطالة للأفراد الذين يبحثون بجدية عن عمل ولا يجدون في عمر 15-64 عاماً. ومن المتوقع أن تؤثر البطالة إيجابياً على الفقر في الدول العربية، فبزيادة عدد الأفراد الغير عاملين بالرغم من أنهم قادرين وراغبين في العمل وباحثين عنه بجديه، يرتفع معدل الفقر في الدولة.

Gdp = النمو الاقتصادي، ويُستخدم متوسط نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011)، وفقاً للبنك الدولي. وهو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في هذا الاقتصاد. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لتعادل القوة الشرائية. ويتلخص التأثير المتوقع لهذا المتغير المستقل على المتغير التابع (الفقر)، في أنه يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى تخفيض الفقر في الدول العربية، وبالتالي يكون تأثير هذا المتغير المستقل سلبياً على الفقر فيها.

Dig = الاستثمار الرقمي، ويتم التعبير عنه بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، وهو مكون من تسعة محاور هي: (أولها: محور المؤسسات: البيئة السياسية؛ والأمن والاستقرار السياسي؛ الحكومة الفعالة؛ البيئة التنظيمية؛ جودة التنظيمات؛ سلطة وإنفاذ القانون؛ سهولة ممارسة الأعمال. وثانيها: محور البنية التحتية: الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ المشاركة الإلكترونية؛ الأداء اللوجستي. وثالثها: محور التعليم: جودة نظام التعليم؛ جودة تعليم الرياضيات والعلوم؛ النسبة المئوية لمعدل محو الأمية. ورابعها: محور الحكومة الإلكترونية: البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ الخدمات الإلكترونية؛ مكون رأس المال البشري. وخامسها: محور الابتكار: القدرة على الابتكار؛ جودة معاهد الدراسة العلمي؛ إنفاق الشركة على الدراسة والتطوير؛ التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في الدراسة والتطوير؛ حصول الحكومة على منتجات التكنولوجيا الحديثة؛ وجود العلماء والمهندسين؛ مؤشر ريادة الأعمال العالمي. وسادسها: محور الجاهزية الإلكترونية: توفر أحدث التكنولوجيات؛ استيعاب التكنولوجيا في الشركات؛ الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛ نسبة مستخدمي الانترنت من السكان. وسابعها: محور تطور السوق: سهولة الحصول على الإئتمان؛ ضمان حماية صغار المستثمرين؛ كثافة المنافسة المحلية. وثامنها: محور نمو السوق المالي: توفر الخدمات المالية؛ القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية؛ التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلي؛ سهولة الحصول على قروض؛ توفر رأسمال مُخاطر؛ سلامة القطاع المصرفي؛ تنظيم بورصات الأوراق المالية؛ مؤشر الحقوق القانونية (0-10). وتاسعها: محور التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي تسجل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى درجة من التأثير) (United Nations (UN), 2022). وأكدت الأمم المتحدة على أن الاستثمار الرقمي يساعد على تقليل الفقر في الدول العربية، فهو يتكون من عدة محاور تدل الزيادة فيها على انخفاض في معدلات الفقر في هذه الدول.

U = حد الخطأ العشوائي.

وتشير المعلمة (α) إلى ثابت المعادلة، أما كل من (β4، β3، β2، β1) فتشير إلى معلمات المتغيرات المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام البيانات المجمعة يتم من خلال نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM). ويمثل نموذج الآثار الثابتة (FEM) أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم دمجها داخل النموذج، والتي تختلف لكل دولة من دول العينة. وكذلك يفترض هذا النموذج أن الاختلافات عبر مفردات العينة (22 دولة عربية) يتم التعبير عنها من خلال الاختلافات في ثابت المعادلة. وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية (REM) فهو يعتبر أن الثابت يتوزع عشوائياً لجميع مفردات العينة (الدول) (Gujarati, 2003).

ولكي يمكن اختيار أحد النموذجين لإتمام القياس يتم إجراء اختبار هوسمان Hausman، الذي تتمثل فروضه في: فرض العدم: $\text{cov}(x, e) = 0$، أي أنه لا يوجد هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، وفي هذه الحالة يكون الأفضل استخدام نموذج الآثار العشوائية. أما الفرض البديل: $\text{cov}(x, e) \neq 0$، أي يوجد ارتباط بينهما ومن ثم يعتبر نموذج الآثار الثابتة أفضل، كما ذكر Baltagi, (2005). فإذا أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائيته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM). أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 فإنه يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) (El-Shorbagy, 2011). وتتلخص نتائج اختبار Hausman للنموذج في هذا الجدول:

جدول 3: نتائج اختبار هوسمان Hausman للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f.**	**Prob.**
Cross-section random	10.637812	4	0.0310

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (E-views10).

ويتضح من الجدول السابق رقم (3) أنه سيتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) لتقدير النموذج، حيث إن احتمال إحصائية اختبار Hausman يأخذ قيمة أقل من 0.05 فهو يساوي 0.0310.

(2-6) نتائج النموذج

ولتقدير النموذج تم استخدام البرنامج الإحصائي (E-views10) باستخدام نموذج انحدار خطي، وطريقة المربعات الصغرى العامة OLS، ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج في هذا الجدول التالي رقم (4).

جدول 4: نتائج تقدير النموذج

Variable	**Coefficient**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.58149	7.556050	0.0000
POP	-0.003157	-4.477623	0.0000
GDP	0.002324	3.580470	0.0005

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
Un	-0.003961	-6.052458	0.0000
Dig	0.000922	2.135811	0.0349
R-squared		0.958811	
Adjusted R-squared		0.923064	
F-statistic		32.23187	
Prob. (F-statistic)		0.000000	
Durbin-Watson stat		2.19585	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (E-views10).

وقد تم استخدام اختبار وايت White للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Heteroscedasticity. وتتمثل فروض هذا الاختبار في (Abd Allah, 2018):

فرض العدم: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity.

الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Heteroscedasticity.

فإذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائيته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة ويجب علاجها. وتتلخص نتائج الاختبار للنموذج في الجدول رقم (5):

جدول 5: نتائج اختبار وايت White للنموذج

White test for heteroscedasticity	
Obs*R-squared	6.710368
Prob. chi^2	0.36520

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (E-views10).

تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال أعلى من 0.05 فهي تساوي 0.36520 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي heteroscedasticity في النموذج المستخدم، ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

(3-6) تفسير وتقييم النموذج

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول رقم (4) كما يلي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوي 0.58149، وهذا يعني أن الفقر يساوي 0.58149 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (مؤشر النمو السكاني، ومؤشر النمو الاقتصادي، ومؤشر البطالة، ومؤشر الاستثمار الرقمي) مساوية للصفر. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان تأثير أحد المتغيرات المستقلة (النمو السكاني، والنمو

الاقتصادي، والبطالة، والاستثمار الرقمي) على مؤشر الفقر (دليل التنمية البشرية) إيجابياً فإن هذا يعني أن تأثير ذلك المتغير المستقل على الفقر سلبياً.

وتشير النتائج السابقة أن هناك تأثيراً سلبياً للنمو السكاني على مؤشر الفقر، فإذا ارتفع النمو السكاني بمقدار الوحدة يؤدي هذا إلى انخفاض دليل التنمية البشرية ويرفع الفقر بنحو 0.003157. كما يتضح من النتائج أن النمو السكاني متغير مستقل معنوي التأثير إحصائياً على الفقر عند مستوى معنوية 5٪.

ويلاحظ من النتائج السابقة أن هناك تأثيراً سلبياً بين النمو الاقتصادي والفقر، حيث إنه عندما يرتفع النمو الاقتصادي بمقدار الوحدة ينخفض الفقر، ويرتفع دليل التنمية البشرية بنحو 0.002324 في الدول العربية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتُعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5٪.

ويتضح من النتائج السابقة أن البطالة تؤثر إيجابياً على الفقر. حيث إنه في حالة ارتفاع البطالة بمقدار الوحدة، ينخفض دليل التنمية البشرية، ويزداد الفقر بحوالي 0.003961 في الدول العربية. وهو ما يتفق مع التأثير المتوقع لهذا المتغير على الفقر. كما أن البطالة متغير مستقل معنوي التأثير إحصائياً على الفقر عند معنوية 5٪.

ويتضح من النتائج أن الاستثمار الرقمي يؤثر سلبياً على الفقر، حيث إنه إذا ارتفع الاستثمار الرقمي بمقدار الوحدة ينخفض الفقر بنحو 0.000922، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. حيث إنه بزيادة انتشار الاستثمار الرقمي في الدول العربية يعمل على تسهيل حصول الأفراد على تمويل مما يخلق فرص عمل ويُقلل الفقر فيها. كما أن الاستثمار الرقمي متغير مستقل له تأثير معنوي إحصائياً على الفقر عند مستوى معنوية 5٪.

وقيمة R^2 تساوي 0.9588 أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة فى النموذج وهي النمو السكاني، والنمو الاقتصادي، والبطالة، والاستثمار الرقمي، تفسر نحو 95.88٪ من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو الفقر. كما أن قيمة Adjusted R^2 تكاد تساوى قيمة R^2 وهي 0.929 أي 92.9٪. كما يُلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي 0.00000، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم معنوي، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الفقر في الدول العربية محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

وقيمة Durbin-Watson فهي تساوي 2.19، وهذا يعني أن القياس قد يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين قيم حد الخطأ (U) عبر الزمن عند مستوى معنويه 5٪ (حيث إن قيمة DW تقع في منطقة القبول)، أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

ويتضح من العرض السابق أن الاستثمار الرقمي يؤثر سلبياً على الفقر في الدول العربية، حيث يُثبت قياس هذه العلاقة أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً على دليل التنمية البشرية في هذه الدول، وأن هذا التأثير يكون معنوياً إحصائياً. وبذلك يتوصل الدراسة إلى أن توفير الاستثمار الرقمي واتساع دائرته في الدول العربية يعمل على تخفيض الفقر فيها، نتيجة أنه يساعد الدولة على خلق فرص للعمل جديدة، ويخفض معدلات البطالة فيها، ويوسع قدرة عديد من الأفراد في الحصول على تمويل استثماراتهم فيما يُعرف بالشمول المالي. مما يحقق فرضية الدراسة وهي: "يؤدي توفير الاستثمار الرقمي إلى تخفيض الفقر في الدول العربية".

(7) النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

(7-1) النتائج

استعرض هذا الدراسة تحليلاً للاستثمار الرقمي بدايةً بمفهومه وأهدافه؛ وآلية عمله؛ ومزاياه وعيوبه. وكذلك قدم الدراسة تحليلاً للفقر في الدول العربية من حيث مفهومه، وأشكاله، وأسباب انتشاره فيها. وأيضاً أبرز هذا الدراسة دور الاستثمار الرقمي في تخفيض الفقر في الدول العربية، وقدم نموذجاً قياسياً لاختبار أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فيما يلي:

- ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية خلال فترة الدراسة (2018-2022) نتيجة ارتفاع النمو السكاني فيها، فبارتفع النمو السكاني بمقدار الوحدة يرفع الفقر في الدول العربية.
- يتضح من النتائج أن انتشار الأوبئة واتساع الحروب فيها، كعوامل سياسية تؤدي إلى اتساع دائرة الفقر في الدول النامية حيث ارتفع بسببهم الفقر في الدول النامية إلى 13.2% عام 2023.
- يؤثر النمو الاقتصادي سلبياً على الفقر في الدول العربية، حيث إنه عندما يرتفع النمو الاقتصادي بمقدار الوحدة ينخفض الفقر، نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره يرفع من قدرته على العيش ويزيد من دخله ويسهم في تقليل اتعرضه للحرمان.
- يؤثر انتشار البطالة في الدول العربية إيجابياً على الفقر. نتيجة الظروف السياسية العالمية التي أثرت على اقتصادات الدول العربية، وكذلك جائحة كوفيد – 19 التي أدت إلى ارتفع معدلات البطالة في الدول العربية. وهذا أدى إلى تعرض الأفراد للحرمان وارتفعت شدة الفقر في الدول العربية، ويرفع معدلات الفقر فيها.
- يعمل انخفاض قدرة الدول العربية على التحول الرقمي اقتصادياً على رفع معدلات الفقر فيها، لأن هذا يعني ضعف الشمول والعمق الماليان في هذه الدول وهذا يعيق وصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وصغار المشتثمرين للخدمات المالية مما يسهم في رفع مستويات الفقر لديها.
- اتجاه عديد من الدول العربية إلى تبني الاستثمار الرقمي فيها حتى يساعدها في حل بعض المشكلات الاقتصادية وأبرزها الفقر.
- يعتبر الاستثمار في العملات الرقمية اتجاه عالمي يسهم في تسهيل الوقت والتكلفة في الحصول على الخدمات المالية في الدول العربية، لما لها من مزايا.
- يعمل الاستثمار الرقمي على تخفيض معدلات الفقر في الدول العربية، حيث إنه بزيادة انتشار الاستثمار الرقمي فيها يعمل على تسهيل حصول الأفراد على تمويل وهذا يؤدي إلى رفع الاستثمار ويرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها مما يخلق فرص عمل ويُقلل الفقر فيها.

(2-7) التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار لتخفيض معدلات الفقر في الدول العربية، ولعل أهم هذه التوصيات ما يلي:

- يتعين على الدول العربية تعزيز الشراكات مع الدول الأخرى عبر الاتفاقيات المتعددة والثنائية الأطراف بشكل أوسع حتى يتم تسهيل المدفوعات عبر الحدود، ويسهم في تحقيق معدلات مقبولة من النمو، ويحد من انتشار الفقر فيها.
- يجب على الدول العربية من تطوير بنيتها التحتية الرقمية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مما يسهم في تحقيق التكامل الرقمي وبما يتيح لهم خبرات في هذا المجال، ويوسع الاستفادة منه في مكافحة الفقر فيها.
- ضرورة تشجيع الابتكارات المالية في الدول العربية من خلال دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- يجب على الدول العربية توفير بيئة قانونية وتشريعية تساعدهم على جذب الاستثمارات الأجنبية بما يرفع معدلات النمو فيها.
- يجب على الهيئات التنظيمية العربية وضع سياسات تُعزز من نوعية المعاملات عبر الحدود، ويجعل نظام الدفع الرقمي أكثر جاذبية للمستثمرين، بما يشجع على خلق فرص عمل محلياً ويسهم في مكافحة الفقر في هذه الدول.
- ضرورة تعزيز الشمول المالي في الدول العربية حتى يتم التصدي للفقر المنتشر في معظمها.
- يتعين على الحكومة القيام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية لإبراز دور الاستثمار الرقمي في بناء اقتصادات عربية أكثر ابتكاراً وديناميكية.
- ضرورة تنظيم ورش عمل متخصصة لتبادل المعرفة بين الدول العربية حتى يتم توسيع الاستثمار الرقمي وتحسين الشمول المالي فيها.
- توفير برامج تدريبية تستهدف الكوادر التقنية والمالية في الدول العربية لدعم القدرات المحلية وتعزيز الاستثمار الرقمي فيها.
- ضرورة الشراكات ذات المنفعة المتبادلة بين مقدمي خدمات الدفع لتعزيز التشغيل البيني، وذلك للتغلب على التحديات التقنية والتنظيمية والتشغيلية للمدفوعات الرقمية الشاملة للدول العربية.
- تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات المحلية والخدمات الداعمة لبناء مهارات العمل الرقمي في الدول العربية.

(3-7) البحوث المستقبلية

ركزت الدراسة الحالية على إبراز أثر الاستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية، ولكن يمكن إجراء هذه الدراسة على الدول النامية ضمن الدراسات المستقبلية. كذلك يمكن دراسة أثر الاستثمار الرقمي على الفساد المالي في الدول النامية. كما يمكن تناول أثر الاستثمار الرقمي على استقرار سوق العمل في مصر أو الدول العربية. كذلك يُقترح اختبار أثر الاستثمار الرقمي على الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو العز، نهلة (2020). "تقييم الأداء المالي في أفريقيا". **مجلة كلية الدراسات الإفريقية العليا**. جامعة القاهرة، 21 (2)، 29-56.

أبو زيد، ولاء (2021). "المحفظة الرقمية". صندوق النقد العربي. **سلسلة الكتاب التعريفية**. (7).

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (2024). أهم فعاليات ونشاطات وانجازات الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

البرعي، أحمد (2020). العملات الافتراضية المشفرة ماهيته– خصائصها – تكييفاتها الفقهية (بيتكوين). **مجلة دار الإفتاء المصرية**. 11(39). 12-119.

البكل، أحمد والحداد، إيمان (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. جامعة بني سويف. 15(14). 1-33.

التوني، شيرين (2022)، "الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية"، **المجلة العربية للإدارة**، الجامعة العمالية، 42(2)، 345-357.

الجندي، أماني وحنفي، شيماء (2022). العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربي. **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر**. 1(3). 26-56.

السيد، وفاء (2024). الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة. **مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية**. كلية الحقوق. جامعة الزقازيق. 10(1)1174- 1267.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (2023). **المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق:** عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013. جامعة الدول العربية. صندوق الأمم المتحدة. المكتب الإقليمي للدول العربية.

بانقا، علم الدين وباطويح، محمد (2023). دور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة (كوفيد- 19). **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 24(4). 91-112.

بدري، عصام (2021). "التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء رؤية مصر 2030"، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، 34(1)، 377-428.

بدوي، نسرين (2022). "الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها**. 42 (1). 65-92.

بدوي، نسرين (2013). أثر العمل اللائق على الفقر في الدول النامية. **رسالة ماجستير غير منشورة.** كلية التجارة وإدارة الأعمال. جامعة حلوان.

بوعلاقة، العيد (2022). دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2020). **رسالة دكتوراه غير منشورة**. جامعة زيان عاشور الجلفة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

جالوس، آمال (2023). أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في دول حوض البحر المتوسط خلال الفترة (2012-2021) – باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للبانل داتا P_VECM. **مجلة الدراسات التجارية والبيئية.** جامعة قناة السويس. 14 (3). 263-324.

حسن، أحمد (2022). "اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري. **مجلة البحوث الفقهية والقانونية.** كلية القانون، جامعة أبو ظبي. 34(37). 2219-2316.

رزق، ولاء (2022). دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في مصر في ضوء رؤية 2030. **مجلة البحوث الإدارية. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية**. مركز الاستشارات والبحوث والتطوير. 40(4). 1-43.

زيبشي، آمال وعبد الله، رشيدة (2024). دراسة لواقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. **مجلة الاقتصاد والبيئة.** 7 (1). 74-88.

سيروب، رشا (2011). **العملات المشفرة**. كلية العلوم الإدارية. جامعة الشام الخاصة.

شطا، أحمد (2022). العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل). **مجلة كلية الشريعة والقانون**. جامعة طنطا. 37(3/3). الجزء الأول. 1776-1867.

عبد العال، أحمد (2022). اقتصاد المدفوعات المدفوعاتالرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري. **مجلة البحوث الفقهية والقانونية.** كلية القانون. جامعة أبو ظبي. 37 (4). 2219-2316.

عبد الله، رائد (2018). اختيار أفضل طريقة اختبار مشكلة عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار المتعدد (مع تطبيق عملي). **رسالة ماجستير غير منشورة قسم الاحصاء**. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة كربلاء.

علي، إيمان (2024).مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.** كلية التجارة. جامعة السادات. 16 (4). 771-810.

قعلول، سفيان وطلحة، الوليد (2020). **الاقتصاد الرقمي في الدول العربية**: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي. 71.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2024). **فرص الاستثمار في المدفوعات الرقمية في مجلس وزراء أفريقيا.** الإصدار الإسبوعي. 180.

مصطفى، صفية (2022). البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاستها على الفجوة الرقمية في الوطن العربي. **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.** جامعة كربلاء. 26(2). 20-34.

نعمه، زينب (2015). تحليل العرقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة 1999-2013 مع الإشارة للعراق. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. جامعة كربلاء. كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

Abd Allah, R. (2018). *Choosing the best method to test the problem of heteroscedasticity in a multiple regression model (with practical application)*. College of Administration and Economics. Department of Statistics. University of Karbala. (In Arabic). https://uokerbala.edu.iq/wpcontentuploads /2020/07/Rp-Choosing-the-best-test-method-for-the-problem-of-Heterosceda sticity-in-a-multiple-regression-model-with-practical-application.pdf

Abdel Aal A. (2022). Digital payments economy as a means to reduce corruption and drive the digital transformation of the egyptian economy. *Journal of Jurisprudential and Legal Research*. Faculty of Law. Abu Dhabi University. *37*(4). 2219-2316. (In Arabic). https://jlr. Journals .ekb. eg/ article_231137.html

Abu El-Ezz, N. (2020). Evaluation of financial sector performance in Africa. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science. 21*(2). 29–56. (In Arabic). https://jpsa.journals.ekb.eg /article_87253__c9e68b80bc6ba2 0b4c455edca6fa2dd9.pdf

Abu Zaid, W. (2021). Digital wallet. *Arab Monetary Fund (AMF).* (3). (In Arabic). http://www.amf.org.ae

Aghaei, M. (2017). The impact of information and communication technology (ICT) on economic growth in the OIC Countries. *Economic and Environmental Studies.* 17(2). 255-276. Faculty of Economics. University of Opole.

Al-Bakal, A & Al-Haddad, E. (2022). Financial inclusion and its repercussions on the economic growth rate in egypt. *Journal of the Faculty of Politics and Economics*. 14 (15), 155-192. (In Arabic). https://jocu. journals. ekb. eg/ article_229971.html

Al-Borai, A. (2024). Virtual crypocurrencies: Their nature, characteristic, and jurisprudental adaptations: bitcoin. *Journal of Egyptioan Dar Al Iftaa.* 11(39). 12-119. (In Arabic). https://dftaa.journals. ekb.eg/article _126271 _a54b0c73a55bc20845f94eb78fd9545.pdf

Ali, E. (2024). The concept of poverty and its causes: An analytical study with a focus on egyptian reality, *Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research*. Faculty of Commerce. University of Sadat City. 16 (4). 771-810. (In Arabic). https://journals.ekb.eg/article _414674_64b6c0233c476583c57451a93f52dcd8.pdf.

Al-Jendi, A & Hanafy, Sh (2022), The relationship between the digital economy and economic growth: An econometric analysis of some Arab Countries. *International Journal of Public Policy in Egypt*. 1(3). 26-56. (In Arabic).

Al-Qatifi, Z. & Al-Mas'a, A. (2024). Bitcoin and its impact on the environment during the period 2018-2022. *Arab Journal of Management*. King Faisal University. 44(2). 179-200. (In Arabic). https://aja.journals.ekb.eg/article _340246_1bf12e8f01707be850521db49d1b07bb.pdf.

Arab Federation for Digital Economy & Council of Arab Economy Units and league of Arab States (2018). *Arab digital economy index 2018*. https://www.arab-digital-economy.org/2021/03.pdf.

Arab Federation for Digital Economy & Council of Arab Economy Units and league of Arab States (2020). *Arab Digital Economy Index - Covid 19 and the need to shift to a digital economy*. https://www.arab-digital-economy.org/2021/03.pdf.

Arab Federation for Digital Economy & Council of Arab Economy Units and league of Arab States (2022). *Arab digital economy index 2022 - Post Covid 19.* https://arab-digital-economy.org/wp-content/uploads/2022/06 /.pdf

Arab Federation for Digital Economy (2024). *The most important events, activities and achievments of Arab Federation for Digital Economy.* (In Arabic). https://arab-digital-economy.org/11386

Arab Monetary Fund (AMF) 2020, *Annual Report*. https://www.amf.org.ae /ar/publications/altqryr-alsnwy/altqryr-alsnwy-2020

Badawy, N (2013). *The Impact of Decent Work on Poverty in Developing Countries*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University. (In Arabic).

Badawy, N (2022). The financial inclusion and informal economy in developing countries. *Journal of Business Research and Studies*. Faculty of Commerce. Benha University. 42 (1). 65-92. (In Arabic). https://search.mandumah.com/Record/1405269.

Badri, E. (2021). Digital transformation as a strategy for developing social protection programs from the perspective of community organization in light of Egypt's vision 2030. *Journal of the Faculty of Social Work for Social Studies and Research*. Fayoum University. 24 (1). 377-428. (In Arabic). https://journals. ekb.eg/article_178639_6648ef64018a9843ec5b1e97e4522c90.pdf

Baltagi, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data (3rd edition)*. John Wiley & Sons Ltd.

Banqa, A. El-Din & Batouih, M. (2023). The role of the digital economy in driving economic growth in arab countries during the (Covid 19). *Journal of the Faculty of Economics and Political Science.* Faculty of Economics and Political Science. Cairo University. 24 (4). 91-112. (In Arabic). https://jpsa.journals.ekb.eg/article_320744_d64a8509f8ac3c63e2e9cd91cd354250.pdf

Boualaka, Al (2022), *An analytical econometric study of the impact of investment in information and communication technology on long-term economic growth in Algeria compared to some developing countries during the period (2000-2020).* (Unpublished PhD thesis), Djelfa, Faculty of Economics. Ziane Achour University. (In Arabic).

Chekima, y. & Bachir, L. (2018). Poverty in the Arab Region and its fighting mechanisms between the policies of economic growth and income distribution policies an evaluation study to some arab countries efforts, *International Advanced in Economic Reserches*. 3(2). 163 – 178. https://www.researchgate.net/publication/334084346_alfqr_fy_almntqt_alrbyt_walyat_mkafhth_byn_syasat_alnmw_alaqtsady_wsyasat_twzy_aldkhl_drast_tqwymyt_ljhwd_bd_aldwl_alrbyt_Poverty_in_the_Arab_Region_and_its_Fighting_Mechanisms_between_the_Policies_of.

Decromburugghe, A & Moore, Sh (2021). *Intestment promotion and the digital economy: A comparative analysis of investment promotion practices acoss the OECD*. OCED. https://www.oecd.org/content/ dam/oecd/en/ publi cations/reports/2021/12/investment-insights-investment-promotion-digital-economy-oecd_ebc6c769/5c840788-en.pdf .

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2018). *Prospects of the digital economy in the Arab region.* United Nations. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/perspectives-digital-economy-arab-region-arabic.pdf

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2024). *Arab Sustainable Development Report 2024*. United Nations. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-english.pdf.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Regional Office for Arab States, United Nations Population Fund, League of Arab States & International Planned Parenthood Federation (2023). *The Arab regional conference on population and development: challenges and prospects ten years after the 2013 cairo declaration*. United Nations. (In Arabic). https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/outcome-document-icpd-conference-2023-ar.pdf.

Elsayed, W. (2024). Investment in exchange - traded funds. *Journal of Economic and legal Studies, 10*(1). 1174-1267. (In Arabic). https://jdl.journals.ekb.eg/article_344937_987c099a4cd82e0fb8378dd1bcb5e0f3.pdf

El-shishy R. (2020). *Digital transformation strategy in the egyptian state and ways to enhance artificial intelligence applications*. Suez University. https://www.researchgate.net/profile/Ramez-El-Shishy-2/publication/346931092_astratyjyt_althwl_alrqmy_fy_aldwlt_almsryt_wsubl_tzyz_ttbyqat_aldhka_alastnay/links/5fd2942692851c00f8661abc/astratyjyt-althwl-alrqmy-fy-aldwlt-almsryt-wsubl-tzyz-ttbyqat-aldhka-alastnay.pdf .

El-Shorbagy, M. (2011), *The impact of information and communication technology on economic growth in arab countries*. Faculty of Management and Economics. Misr University for Science and Technology.

El-toony, Sh. (2022). Digital economy and its role in attracting foreign direct investment in the Arab Republic of Egypt, *Arab Journal of Management.* 42 (2). 345-357. https://aja.journals.ekb. eg/article_243398_f869a421c237c1b425c5916cf41d358b.pdf .

Errouane, Z, Khadrawi, M. & Darbal, F (2024). Investment in digital data and information and its impact on the digital economy in Algeria: A large-scale study in diversity from 2000-2022. University of Ain Temouchent. http://dspace.univ-temouchent.edu.dz/handle/123456789/4888

Gallus, A. (2023). The impact of digital economic on economic growth in mediterrean basin contries during (2012-2021) by using P-VECM. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*. *Suez Canal University*. 14 (3). 263-324. (In Arabic).https://jces.journals.ekb.eg/article_323254.html

Gujarati, D. (2003). *Basic Econometrics (4th edition)*. McGraw Hill. United States of America.

Hassan, A (2022). The digital payments economy as a means to reduce corruption and advance the digital transformation of the Egyptian Economy. *Journal of Jurisprudential and Legal Research. College of Law*. Abu Dhabi

University. (In Arabic). https://jlr.journals.ekb.eg/ article_231137_ee850 18384564919cebe63ad9de4b5f9.pdf .

Information and Decision Support Center (IDSC), (2024). *Investment opportunities in digital payments in Africa Council of Ministers.* Weekly Issue. 180.

https://idsc.gov.eg/upload/NewsLetter/AttachmentA/9139/%D8%A7%D9 %84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A%20180 %20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9%2020% 20%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1%202024% D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1% D8%A7%D8%B1.html. (In Arabic).

International Monetary Funds (IMF) (2024). *World economic outlook: Policy Pivot. Rising Threats*. IMF. http://www.imf.org .

Ministry of Communications and Information Technology (2024). *Digital egypt strategy for off-shoring industry 2022-2026.* https://itida.gov.eg/Arabic /Programs/Digital-Egypt-Strategy-for-Offshoring-Industry-2022-2026/ Pages/default.aspx.

Mostafa, S. (2022) The international economic environment and its applications for the digital divide in the arab world, *Forum Journal for Economic Studies and Research*. 6(2). 20-34. Karbala University. (In Arabic). https://asjp.cerist.dz/en/article/206123.

Nehme, Z. (2015). *Analysis of the relationship between digital economy and some economic variables in Malaysia and the United Arab Emirates for the period 1999-2013 with reference to Iraq*, (Unpublished PhD thesis). College of Administration and Economics, University of Karbala. Retrieved from: https://drive.google.com/file/d/1Df5xYxw_-DJ3CRnLgc 3QvjcepvVwB9qx/view

Oxaal, Z. (1997). Eduction and poverty: *A gender analysis*. Report perpard for the Gender Equlity Unit. No. 53. BRIGE (Development – Gender). Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA). Institute of Development Studies. University of Sussex.

Qaloul, S. & Talha, Al. (2020). *The digital economy in arab countries: reality and challenges*. Arab Monetary Fund. No. 71. (In Arabic). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Digital-economy-arab-countries-reality-challenges.pdf

Rezk, W. (2022). The role of digital transformation in supporting the business environment and attracting investments in Egypt in the light of Vision 2030. *Journal of Administrative Research. Sadat Academy for Management Sciences. Consulting, Research and Development Center*. 40(4). 1-34. (In Arabic). https://jso.journals.ekb.eg/article_265823_95ace 4431e7 f31b814ec6c0fb2dfd362.pdf.

Santos, M. (2019). Challenges in designing national multidimensional poverty measures, *Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC)*. United Nations. Statistics Series. 100. https:// repo sitorio .cepal .org/server/api/core/bitstreams/1c37b332-bcce-4050-95b2-dd9e60280604/content .

Shakir, A. (2020). *The role of block chain in the future of modern banking system*. University of Bagdad. https://www. researchgate. net/publication/344387438.

Shata, M. (2022). The impact of cryptocurrencies on the future of transactions (reality and future prospects). *Journal of the Faculty of law and Sharia, Tanta University*. 37(3/3). Part 1. 1776-1867. (In Arabic). https://mksq .journals.ekb.eg/article_254937_374183528ad787ab1d09773f3abb 2f90.pdf

Syrup, R. (2011). *Cryptocurrencies*. Faculty of Administrative Sciences. Al-Sham Private University. (In Arabic).

Tasmu Digital Valley (2022). Digital investment opportunities in qatar, *Ministry of Communications and Information Technology*, Version 3, Qatar. https://Digital%20Investment%20Catalogue-3rd%20Edition(AR)_compressed.pdf .

United Nations (2022). *Human Development Index (HDI)*. https://hdr.undp. org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI.

United Nations (2024). *World population prospects 2024*. https://www.un.org.

World Bank (WB) (2018). New economy: Middle East and North Africa. *Monitor for Middle East and North Africa.* https://www. Albankaldawli.org/ar/region/publication/mena-economic-monitor-october-2018-a-new-economy-for-mena .

World Bank (WB) (2022a). *World development indicators*. Oxford University Press. http://data.albankaldawli.org

World Bank (WB) (2022b). *Annual report*. https://documents1. worldbank.org/curated/en/099510011012235419/pdf/P17729200725ff0170ba05031a8d4ac26d7.pdf

World Bank (WB) (2023). *Status of comprehensive instant payment system in Africa*. World Bank. Africa Nenda. https://www. africanenda. org/ar/siips2023.

World Bank (WB) (2024). *Abetter bank for abetter world*, Annual report 2024.https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101824180532047/pdf/BOSIB13bdde89d07f1b3711dd8e86adb477.pdf

Zabchi, N. & Abdellah, R. (2024). A study of the reality and challenges of the digital economy in Arab countries. *Journal of Economy and Environment*. 7 (1). 74-88. (In Arabic). https://asjp.cerist.dz/en/article/243097

Digital Investment and its Impact on Poverty in Arab Countries During period (2018-2022)

Dr. Nesreen Fayez Ahmed Badawy

Abstract

Most countries around the world have turned to digital investment as one of the aspects of digital transformation in the economic field. Accordingly, many studies have focused on analyzing digital investment and its relationship with economic growth. However, there has not been sufficient attention given to studying the impact of digital investment on poverty in Arab countries. Therefore, this study aims to examine the effect of digital investment on poverty reduction in Arab countries.

The objective of this study is to identify the impact of digital investment on poverty in Arab countries by analyzing the study hypothesis: "Providing digital investment leads to poverty reduction in Arab countries." To do this, the study drew on several previous studies that addressed digital investment and poverty in Arab countries to analyze the relationship between them.

The relationship between the study variables was tested using panel data for 22 Arab countries, applying the Ordinary Least Squares (OLS) linear regression model over the period (2018–2022). The results indicated a statistically significant negative relationship between digital investment and poverty in Arab countries.

Thus, the study concludes that increasing digital investment helps reduce poverty in Arab countries, and accordingly, the study presents several recommendations.

Keywords

Digital investment, cryptocurrencies, mining, poverty.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

بدوي، نسرين فايز أحمد (2025). أثر الإستثمار الرقمي على الفقر في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022). **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، 62(3)، 113- 154.